

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# بيع الميراث

مع كاشفة الناسل القارئة وحيد الزمان  
عنى الاقران الحاج محمد بن محمد بن الله الاثر  
الشمسارى السيلاني الخليل القشيري  
عز فيض الجاري

مكتبة ميرزا حسين

سيركي روضه كونه

فون ٩٩٩٩٩٩

# وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ

المحرر شافق الأنس والجنان على طبع كتاب نانغ لافراد الانسان اعني



ابن علامه الزمان مولانا الحاج الحافظ محمد عبد الحليم اوغله الله جبات اعني

مع حاشيه المتاصل المحقق والخبر المدقق

جامع المعقول والمنقول للحاج ابد الفضل الايوبى

محمد عبید الله الكيد هاري دام فيض الجارى

مكتبة رشيدية

سرکی روڈ — کوئٹہ

[illegible]

قوله الحق لله " قبل هو التنا بالاشا = اقول قيد الاشيا نخرج بها علم ضمنا لان التنا وتخصيص  
على الجمل الاختياري قيد الجمل الاختياري لاجزاء المخرج لا يدرى الاختياري تقول محدث  
الولد على صفاتها ولا حداثتها " قيل عليه يخرج منه تناء الله نعم على صفاته التامة لها  
قد تمت كما ثبت في العقائد وليست صادرة منه تعالى للاختيار لان اثر المختار يكون حادثا  
كما ثبت في مجله " واجيب عنه بان مفعول الاختيار الصادر عن الفاعل المختار ولو في غير ذلك الجمل  
وهو تعالى ما على مختار وهذه الصفة صادرة منه تعالى " ويجاب عنه ايضا بان مفعول الاختيار  
الاستقلال ولو كان اضطررا وهو نعم مستقل في ابي ابي هذه الصفة " وقد يقال ان اطلاق  
على التنا مجاز " والتعريف الجمل الحقيقي " واثبات السيد السيد بان الحق على تلك الصفة  
راجعة الى الجمل على الافعال الاختيارية الصادرة عنه نعم بواسطة تلك الصفات  
له قوله اي من نفوسنا = اقول قد كثر التسبيب في باعث هذا التفسير فليس حاقلا وحقيقة  
الاثران هذا التفسير انها لا ترضى في النور كما سيأتي كيفية ظاهرة فكيف يفقد  
بالباد والسيبعية في قوله بغير العقول " ففسر المصادق النور بلا زفير اعني التزيين الذي  
يضع قد يتهم بالباد " لكن ينبغي ان لا يجعل التزيين على المعنى الحقيقي لان الزهر المحسوس وهو صفات  
الاجسام بل المراد به التزيين المعنوي " ان قبل هذا مجاز في المجاز قلت كمال المراد بالنور  
اثران التزيين المعنوي " لكن في كون النور كيفية غير سبعية من الغير نظر  
لقول تعالى جعل الشمس ضياء والقمر نورا مع ان نور القمر مستفاد من نور الشمس وجواب  
ان النور والنور يستعمل كل منهما مقام الآخر " قوله نفوسنا = فليس القلوب المقنوس لان القلب  
هو العلم المعنوي في وسط العدم وهو غير قابل للنور لان المراد بالنور المعنوي وهو الادراك ولعلم  
وقد نقر في مدارك الحكماء ان الادراك من تشان الجبر ليس الا " قوله المناطقة اي  
المركبة للكليات والقرينات وليس بمعنى النطق الظاهري والا يلزم ان يكون الآخرين خارجا وياك  
ان نطق المعنى الفعلي لان النطق فصيل الانثى وهو جوهري وفصيل الجوهري لابد ان يكون جوهري  
كما تقرر في استظهار الحكمة والمنشئ انشأ بالاجمال بل المراد بالحق الجزر والداخل البسيط الذي  
يتميزه الانسان عما عداه " قوله الجردة الغير الخالدة " هو تفسير الجردة = قوله في المادة = هي جزو  
الحجم محل للصورة الجسمية ويقال لها الهيولى والعنصر واسطقس " وتفصيل احوالها في كتب  
الحكمة " قوله تعلق التدبير = كمنطق الملك بالرعية " تلك المراد منه الادراك البسيط  
اعوان الادراك والمعرفة والعلم وان كانت مرادة في اللغة لكن جرى اصطلاح بان المعرفة  
هو ادراك البسيط اي لاسرارها هذا البسيط الحكمي كما توهمه الكاوي " وان العلم هو ادراك الرب  
اي الامور المتعددة كالقضية بما هي قضية وتلك الاقوال علمت الدليل بل عرفته وفي بعض الاصطلاح  
المعرفة هو ادراك الجزئي والعلم ادراك الكل ولها ايضا الاقوال علمت الدليل بل عرفته وهذا  
المعنى غير مرادة لانها لا يجمع " اضافة المعرفة الى المعقولات اي لاصور الحاصلة في العقل  
لان القمر في كتب المنطق ان الحاصل في العقل لا يكون الاكلىة والجزئيات والمادية  
مرتبة في الجوهري الباطنة تلك قوله براءة الاستعمال = اقوله البراءة في اللغة الفوقية  
يقال بروج الرجل على اقرباءه اذا فاق والاستعمال اول صوت المهي عند الولادة او اول صوت



قوله في الكتاب معروف الذات أه أقول الحق الحكماء والمكلمين على ان معرفة الباري  
 لهم بالكثرة مجتمع " وأما بكنهه فقال الحكماء ذاته المفعول مجتمع وقال المسكنون انه ممكن غير  
 واقع " كما أراد بمعرفة الذات المعرفة بالوجه يعني بوجه وجوده والقدرة الباهرة و  
 غير ذلك " فمن فسر معرفة الذات بالمقدح بأنه موجود وموصوف بصفات الجلال  
 والجمال فزيد في معرفة الصفات والمعطوف يجب مفايريه المعطوف عليه فكل  
 ما ذكره معرفة الصفات فافهم " قوله بالاستدلال أه إشارة الى ان الدليل على ذات  
 الواجب يتم انما هو برهان في أي الاستدلال من العلة على المعلول لا بد ثم لا يلزم له  
 ثم هذا طريقه اهل النظر من المكلمين والحكماء وأما الصوفية الكرام ثم فقالوا  
 ان وجوده ثم يبرهن بالاحتياج الى البرهان والدلائل الملة في الكتب ينبغي ان  
 قالوا في شرحه راجح حاجت بالشمع وتشديد وتضييق في الكتب المبسوطة فارجع اليها  
 قوله في الكتاب وهي متوقفة أه أقول الانصاف في بل المنطق ان شيئاً من القوانين  
 المنطقية لا ياتي بالشرعية المطهرة لان قوانينها اما الكلمات الخمس القول الشارح في  
 التصريح " او القضايا والمحجة في التصدقات هذه الامور لا يتناول الشرعية النبوية  
 عنها بل يؤيد قوانينه القرآن الكريم والاحاديث النبوية لا ترقى الى قوله  
 تعالى لو كان فيها الهة الا الله لفسدتا كيف ورد على نوح القياس الاستغناء  
 واستثناء ونهض الثاني لينتج فقيض المقدم " أي الضاد غير موجود وباطل  
 فتبطل الآلهة باطل وتقال عليه الصلوة والسلام كل محدث بدعة وكل بدعة  
 ضلالة وكل ضلالة في النار كيف ورد عن النبي <sup>صلى الله عليه وسلم</sup> من الشك في الاول وكيف ورد  
 على نوح القياس المركب " وكما ورد في الكتب الشرعية من ذم المنطق والنهي عن  
 تعليمه وتعلمه فهو المنطق المحلوط بالقوانين الحكيمية لان قوانين الحكمة تتنافى  
 الشرعية المطهرة خلافاً بيننا مثل قدم العالم ونفي حشر الاجساد " وكثير تعالى  
 فاعلا بالايجاب " وكثير تعالى فاعلا وخالفاً للعقل الاول فقط وغير ذلك  
 ومن رجع الى كتب المتأخرين من علماء الكلام وكتب المتأخرين من المفسرين كما  
 التفسير الكبير للامام الهام محمد بن ابي النضر الرازي ثم وتفسير البيضاوي للقاضي ناصر الدين  
 وغيرهما وكتب الفقهاء والمعتبرين كالمهدي اية ودر المختار وشرحه وجدها مملوءة  
 من القواعد المنطقية فهو لا السادات الكلام " كما نوا على بل بالجلال والحرام  
 فلو كان المنطق حراماً ما خلطوه بكتب الشرعية المطهرة "   
 بل نقول لا صنع من تعليم القوانين الحكيمية وتعلمها يتمكن لما ردها والاستدلال  
 على بطلانها حفظاً لحريم الدين من تشكيك الزائفين ولا حذر من الوقوع فيها  
 على حين غفلة منها " كما ان الحب يصعب فيه عن السبيل لا حذر عنها "   
 نعم التوصل في العلوم الحكيمية والتبحر فيها حرام بلا ارتياب " نعم الحكم بوجوب المنطق  
 وفرضيته بالعلم الشرعي شكلي " وهذا بطل الجور في بيان مسئلة المنطق في هذه الكتب  
 وهو حسي أه قال العلماء ان جلال نعم الوكيل لا نشاء المرح فبين اما معطوفة على بحسبي  
 فيلزم عطف لا نشاء على الاخبار وهو ممنوع عند لغات واما معطوفة على بحسبي  
 فان لم يؤيد بحسبي بيلزم عطف الجملة على المفعول وان اول يلزم عطف لا نشاء  
 على الجزئية والواجب على الاول مكرراً في حاشية ش " وعلى الثاني ان الجملة اذا كانت لها محل  
 من المصروف يجوز عطفها على المفعول وعلى جملة الجزئية ذكره المولى الهادي ناقل من السيد

قوله في حاشيته طاه اطلاق جزئي المنطق آه وجه المسألة ان جزئي المنطق المسائل المتعلقة  
 بالقول الخارج والمحجوب مباديها من الكليات الخمس القضايا لا يها نفسها فأنهم " غير  
 قاله الشافعي المنبهة على قولهم قسم العلم آه بهذه العبارة اي الادراكات المراد بالقصور  
 غرض الشافعي انه ليس المراد من العلم آه ما هو مصطلح علم الكلام وهو لا يقتضيه الحاشية انما  
 المطابق للواقع = لا بد لا يخرج = تقسيمه الى القصور والتصديق كما لا يخفى ولا ادراك  
 الكليات ولا ادراك المركب لعدم صحة التقسيم ليقا بل المراد به الادراكات ثم زاد قوله  
 المراد بالقصور = لان الادراكات المعنى العام يشاعل الحضور اليه وهو لا ينقسم الى  
 القصور والتصديق = لان القصور كما سيأتي هو حصول صورة الشيء في العقل والتصديق  
 لا بد فيه من القصور بشرط او شرط والمطلوب في الحضور ثم خالف الشافعي في الادراكات  
 للقصور ما هو في هذا المقام والا فالادراكات اعطى مطلقا من القصور فأنهم  
 ثم اعلم ان العلم على قسمين فهو الحضور وهو ما يكون بحضور المعلوم بنفسه عند العالم  
 وحضوره وهو ما يكون بمحصول صورة المعلوم وسياقي معنى الصورة وكل شيء تقيمه  
 ان كان العالم قديما وحادث ان كان العالم حادثا مثال الحضور القديم علم البارئ  
 ثم " ومثال الحضور الحادث علمنا بانفسنا وصفاتنا الانفعالية  
 ومثال القديم المحصول علم العقول باخبارها ومثال الحصول الحادث علمنا باخبارنا  
 اذا عرفت هذا فاعلم ان الامتناع لقطعية انقصت على ان الحضور مطلق لا ينقسم الى  
 القصور والتصديق لاحرازها واختلصوا في انقسام الحصول القديم اليها فذهب  
 الجمهور الى عدم انقسامها اليها ايضا بدلائل مكتوبة في حاشية الرازي على  
 الرسالة القطعية وحاشيته على شرح التهذيب للجلاي وشرح البسم للقاظم  
 محمد مبارك وغيرها وقال المحققون منهم ان انقسام الحصول القديم اليها كالحصول  
 الحادث ولهم براصين قطعية مكتوبة في الكتب المذكورة وهو الحق ايضا فأنهم  
 قاله الشافعي العلم بالنسبة اليها آه قوله ان كان المراد بضم التكلم مع الغير عالم البشر  
 فهو لا يخرج علم البارئ ثم وعلم العقول مطلقا ضروريا كان او خصوصيا  
 فهذا اعني على مذهب الجاهل " وان كان المراد الممكن مطلقا فهو لا يخرج  
 علم البارئ عن اسم علم العقول = داخل في المقسم فهو اشارة الى مذهب  
 المحققين " وعلى اي تقدير لا يكفي هذا الفصل في بيان مقسم المقسم والتصديق  
 لان العلم الحضور على كلاً لا يهتدي به داخل فيه مع انه ليس بمقسم بالاتفاق كما مر  
 فلا بد لنا ان نجعل اللام في العلم للبعد اي العلم الحصري او الحصول الحادث =  
 لا حاجة الى التقييد بقوله بالنسبة اليها لا يخرج علم البارئ ثم لان علمه تعالى  
 سواء كان بنفسه او بغيره حضوري على ما تقر في موضعين بالبراهين الواضحة  
 العلم الاخرى التوفيق والا بهام باخراج علمه على كل مذهب  
 لان ارسطو والشيخ ابن سينا والفارابي ذهبوا الى ان علمه بغيره حصولي كما  
 صرح به غيره واحده من العلماء وتفصيله في شرح القاظم محمد مبارك على اسم  
 وحينئذ لا بد لنا من طريقة العبارة في شرح امر الحضور باه ليس حصولي لا تصديق  
 ويتبين له ما سيأتي من تخصيص المقصور في الكتاب واليه اعلم بالمراتب واليه  
 الرجاء والمآب ما عني في حل هذا المقام الذي اطالوا فيه الكلام ومن الله التوفيق

ذي الجلال في ايجاد القطار هي غير هذه الذات والصفات بالاشتمال عليها  
 بالانوار والاكيات وهي توثق على العلم الشهي المبنيق ولذا علم الفحول من  
 العلماء والنهار من العلم بفرصة معرفته عليها ولما كان النخب من  
 برهان المنطق المشتمل على غير القواعد ودور العلم لا يمتد ولا يلبس بالنام ولا حكم  
 حول تحقيقه احسن العظام اردت ان اشرح ابرها صحتها وكيفية كونها  
 قواعد وحلت غوامده واودع فيه فرائد منطق من كتب العلماء وقواعد  
 من تصانيف الفصلا والطاقت ابحاث جمع بها غايطي وغرائب ابرار  
 ادعيتا قوة فكري بربار ان يصل الى العلم بتوفيق ذي الانعام والاكرام  
 والتمسك في التوفيق والهداية وتعليق التوكل في البداية والنهاية وتوحي في التوكل  
 نعم الحق نعم النفي قول لما كانت المشارة الى اجراء العلم في اول تصنيف  
 فموسى البصرة للمشايخ قسم العلم اولا الى تصور فقط والتصديق فقال  
 العلم بالشيء الذي انما التصو فقط اسي او ان كان في تصورنا او بالاشتمال

٤

في الجلال في ايجاد القطار هي غير هذه الذات والصفات بالاشتمال عليها  
 بالانوار والاكيات وهي توثق على العلم الشهي المبنيق ولذا علم الفحول من  
 العلماء والنهار من العلم بفرصة معرفته عليها ولما كان النخب من  
 برهان المنطق المشتمل على غير القواعد ودور العلم لا يمتد ولا يلبس بالنام ولا حكم  
 حول تحقيقه احسن العظام اردت ان اشرح ابرها صحتها وكيفية كونها  
 قواعد وحلت غوامده واودع فيه فرائد منطق من كتب العلماء وقواعد  
 من تصانيف الفصلا والطاقت ابحاث جمع بها غايطي وغرائب ابرار  
 ادعيتا قوة فكري بربار ان يصل الى العلم بتوفيق ذي الانعام والاكرام  
 والتمسك في التوفيق والهداية وتعليق التوكل في البداية والنهاية وتوحي في التوكل  
 نعم الحق نعم النفي قول لما كانت المشارة الى اجراء العلم في اول تصنيف  
 فموسى البصرة للمشايخ قسم العلم اولا الى تصور فقط والتصديق فقال  
 العلم بالشيء الذي انما التصو فقط اسي او ان كان في تصورنا او بالاشتمال

1. *Handwritten text in a cursive script, likely a signature or name, possibly reading "M. J. ...".*

۱۰۲

محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب

①

[illegible]



[illegible]

على قراهم الا اذا اطلقوا كقولنا ان الماشي ناطق واما ما شئنا من الماشي  
 منه مرادفة الماشي للحيوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم المراد  
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة اشئ في تفسير المقصود  
 فقط والالم يكن انما لا يتحمل فيه قوله ولا يجوز ان يكون تفسير المقصود  
 او لا معنى له في وسط الترجمة بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على قسمين  
 وقد يقال على التوسيط التفسير على ان المقصود الا عظم من التفسير  
 وحصول البصيرة في التفسير تسبب معرفة المقسم وان كان  
 التفسير قبل صورة اشئ بالوجه عند حذف الشخصات  
 ولا يخفى ان ظاهر هذا التعريف لا يتناول صور بمسرات حيث  
 هي جزئيات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل  
 الاول من التفسير الصورة كبقية تحصل في العقل واما ان تفسير مطلق  
 المقصور با ذكر تناول ابرز اك الجزئيات عند من يقول بانها صور  
 الجزئيات في العقل لاني آيات والتفسير الشامل له على الذي يحصل  
 صورة اشئ من صفات المجردة والاراد بصورة اشئ الصورة الكاملة  
 عند العالم لاني نفس من تناول تصور الاطيان الواثق ايضا

على قراهم الا اذا اطلقوا كقولنا ان الماشي ناطق واما ما شئنا من الماشي  
 منه مرادفة الماشي للحيوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم المراد  
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة اشئ في تفسير المقصود  
 فقط والالم يكن انما لا يتحمل فيه قوله ولا يجوز ان يكون تفسير المقصود  
 او لا معنى له في وسط الترجمة بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على قسمين  
 وقد يقال على التوسيط التفسير على ان المقصود الا عظم من التفسير  
 وحصول البصيرة في التفسير تسبب معرفة المقسم وان كان  
 التفسير قبل صورة اشئ بالوجه عند حذف الشخصات  
 ولا يخفى ان ظاهر هذا التعريف لا يتناول صور بمسرات حيث  
 هي جزئيات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل  
 الاول من التفسير الصورة كبقية تحصل في العقل واما ان تفسير مطلق  
 المقصور با ذكر تناول ابرز اك الجزئيات عند من يقول بانها صور  
 الجزئيات في العقل لاني آيات والتفسير الشامل له على الذي يحصل  
 صورة اشئ من صفات المجردة والاراد بصورة اشئ الصورة الكاملة  
 عند العالم لاني نفس من تناول تصور الاطيان الواثق ايضا

على قراهم الا اذا اطلقوا كقولنا ان الماشي ناطق واما ما شئنا من الماشي  
 منه مرادفة الماشي للحيوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم المراد  
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة اشئ في تفسير المقصود  
 فقط والالم يكن انما لا يتحمل فيه قوله ولا يجوز ان يكون تفسير المقصود  
 او لا معنى له في وسط الترجمة بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على قسمين  
 وقد يقال على التوسيط التفسير على ان المقصود الا عظم من التفسير  
 وحصول البصيرة في التفسير تسبب معرفة المقسم وان كان  
 التفسير قبل صورة اشئ بالوجه عند حذف الشخصات  
 ولا يخفى ان ظاهر هذا التعريف لا يتناول صور بمسرات حيث  
 هي جزئيات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل  
 الاول من التفسير الصورة كبقية تحصل في العقل واما ان تفسير مطلق  
 المقصور با ذكر تناول ابرز اك الجزئيات عند من يقول بانها صور  
 الجزئيات في العقل لاني آيات والتفسير الشامل له على الذي يحصل  
 صورة اشئ من صفات المجردة والاراد بصورة اشئ الصورة الكاملة  
 عند العالم لاني نفس من تناول تصور الاطيان الواثق ايضا

على قراهم الا اذا اطلقوا كقولنا ان الماشي ناطق واما ما شئنا من الماشي  
 منه مرادفة الماشي للحيوان بل غاية التصديق وهو لا يستلزم المراد  
 ولا يجوز ان يكون قوله وهو حصول صورة اشئ في تفسير المقصود  
 فقط والالم يكن انما لا يتحمل فيه قوله ولا يجوز ان يكون تفسير المقصود  
 او لا معنى له في وسط الترجمة بين قسمين بل ينبغي ان يقدم على قسمين  
 وقد يقال على التوسيط التفسير على ان المقصود الا عظم من التفسير  
 وحصول البصيرة في التفسير تسبب معرفة المقسم وان كان  
 التفسير قبل صورة اشئ بالوجه عند حذف الشخصات  
 ولا يخفى ان ظاهر هذا التعريف لا يتناول صور بمسرات حيث  
 هي جزئيات وصور الكلمات من حيث هي معومات وقد قيل  
 الاول من التفسير الصورة كبقية تحصل في العقل واما ان تفسير مطلق  
 المقصور با ذكر تناول ابرز اك الجزئيات عند من يقول بانها صور  
 الجزئيات في العقل لاني آيات والتفسير الشامل له على الذي يحصل  
 صورة اشئ من صفات المجردة والاراد بصورة اشئ الصورة الكاملة  
 عند العالم لاني نفس من تناول تصور الاطيان الواثق ايضا



قوله في حاشيته له اذ ليس له ماهية وراء الوجود اه اقول هذا مذهب الحكماء والصوفية  
يعني وجوده تم بمعنى ماهية الوجودية ويقال له الوجود الخاص " والوجود الحقيقي عين  
ذاته تم وكذا سائر صفاته تم من العلم والقدرة والارادة وغيرها عين ذاته تم  
وتما جهور المتكلمين سوى الشيخ فيقولون ان وجوده تعالى وكذا سائر صفاته تم  
زائدة على ذاته تم واما الشيخ الاشعري " فيقول ان وجود كل شئ في عين ذات  
ذلك الشئ سواء فيمكن والواجب يتم وتحقيق الحق في هذه المسئلة وايضا  
الادلة والاسول والواجب في الكتب المبسوطة " ثم ان الماهية تطلق في غالب  
الاستعمال على معينين " احدهما ماهية الشئ هو هو " وبهذا المعنى يقال ان وجوده هو  
عين ماهيته يعني لم يتم ماهية بهذا المعنى كمن هو عين وجوده تم والثاني ماهية  
بما يشيئ السؤال بما هو الذي هو مدغم الكلية وبهذا المعنى يقال ليس له ماهية  
بل هو ان بحث " ثم اعلم ان عبارة تصرف الجبر يعني قوله ماهية اذ وجدت الخ  
قدل على مفارقة الوجود للماهية لان كلمة اذا لا تشمل بين الشئ ولحقه فان  
الواجب يتم خارج عن الجبر كما عند المتكلمين وان كان هذا المعنى بمجمل الظاهر صادق  
على الواجب يتم لكن لا يطلقون الجبر عليه تم اما لان الجبر والعرض من اقسام يمكن  
الحاصل وهو تم ليس كذلك واما لان اسماء الله توقيفية ولم ير اذن الشرع  
باطلاق الجبر عليه تم فانهم " قوله في حاشيته له بان يكون قابلا لا شاة المحيية  
اصالة كالصورة اه فيه ان الحكماء طابطة قالوا ان المحسوس بالذات هو الاضواء  
والالوان وتفصيل ذلك في شرح المبيد على هذاية الحكمة وشرح المصدر  
الشيرازي " عليها وحاشيته السيد الرازي على الامور العامة قوله في حاشيته  
انه مشروط في افعالهم من التدبير اه اعلم ان التدبير والتصرف انما يكون في الماين  
والغايه في نفس الشئ فلا يراد ان المذهب الحق ان النفس الانسانية بعد  
مقارقتها من البدن باقية ولها ترقى في العلوم والمعارف فكيف شرط في فعل  
مقارنتها المادة وجسم الدرع ظاهر فانهم " قوله في حاشيته له ان حقيقة النفس  
اه والى هذا الميثقي قوله تم يستلزمك عن الروح قبل الروح من الحرف وما  
او تيم من العلم الا قليلا فتدبر له قوله من حيث وجودها في الخارج اه  
اقول بهذا المعنى ان كتب المعبرة لانهم قالوا المعلوم هو الشئ من حيث هو هو  
لا الميثقي الخارج اللهم الا ان يكون مراد المحسوس المعلوم بالعرض فتدبر قوله في تلك  
الحاشية بعض من لا يقول بالوجود الدنيي اه يراد عليه ان الشيخ الذي يقولون به  
انما هو موجود في الذهن فكيف يكون هو لا ومن ينكر الوجود الدنيي ويهاب  
بان الوجود الدنيي في اصطلاحهم ما يكون وجود نفس الشئ في الذهن فالنافون  
للوجود الدنيي ينكرون في الحقيقة عن حصول الاشياء بانفسها في الالان كما ينبغي  
بدالك مصف الوجود الدنيي من نفع المواقف وغيره من كتب الكلام  
فانهم ۱۲ محمد عبيد الله ابو كندصارى غفر له

قوله وعلى ظاهره بحثي اقول قد بذل الشارح غاية جهده في تصحيح المتن باعتبار  
قيود عميقة لا يكاد يسبق إليها الذين وقد بذل المحققون جهداً كبيراً في دفع اللوازم  
الواردة بازباد قيود لا يقبل الاذن الكريمة تقديرها فكلام المتن من قبيل لا يجازي الخلل  
فيهم المقصود ومثل هذه الكلفات يحتر رغبنا في مقام التعريف  
لكن عمل الشرح وكذا المحققين بما وصي السيد المحقق "رارع جزلة المعاني وان احق  
الى الكلفات" كثر "والفهم حمل كلامه على اقل على الحق والسداد خير من حمل على الفسار  
والكساد" قوله في حاشيته كذا  
فعلى هذا لا ورود للاستحالة اقول نعم قوله يعرض الهيئة الاجتماعية يدل على الهيئة  
المذكورة خارجة فالمسألة غير واردة كما قال الاذن الشرح "انخص عن قيد العرض فإورد  
السؤال واجاباً هو مضمون ضمناً من القيد المذكور "طراعات الحاله الطالبين" فمثل هذا  
كثير في كلام الأئمة القديرين كما وقع مثل ذلك عن المحقق الجاني في شبهة الكفاية في تعريف  
الهيئة فليراجع قوله في الكتب بل قد قيل ان اريد أنه اقول مثل هذا السؤال وارد على جميع  
التقسيمات مثلاً نقول الكلمة التي تقسم الى الاسم والفعل والحرف ان اخذت في ضمن الاسم  
شرح الاخران وبهذا في ضمن الفعل والمفعول لا كذلك لأن العام لا يمتنع الا في ضمن الخاص  
والجواب عنهم يورده الجواب بل قد فرق بين الازالة والتحقيق فافهم ١٢ عن عبيد الله  
يقول الفقيران مذنب الامام الرابع "بحق في تصحيح تلك الكلفات التي سمعها  
وغير ذلك من الكلفات فمذهب الحكماء تحقيق بالاعتبار والاعتماد والعلم عند  
العلم جل سلطانهم "اعلم اني كنت ادرس في بلد كويتهم من بلاد باكستان  
وقمت بالهجرة من الوطن المحبوب الى المألوف حيث نظام الوسيطة  
حين اشتغل بهم بلاد افغانستان وهيند كوش من بحر قزوين  
ستين وياتي لدرسي طلباً كثيراً لاخذ العلم فيعموني على  
تأليف هذه الحاشية وكان اعظم من حركتي على تأليفها الملا خير الدين  
عليزادي "ثم لما شرفعت في تأليف هذه الحاشية استعذت  
بكتب عزيزة وحواشي سيدينة ليكون حاشيتي هذه قابلة للاعتماد  
وتحفظه = تسليم العلوم "شهره للمولى حمد لله" "شهره للقاضي  
محمد مبارك" "شهره للملا محمد حسن" والقطبي وهو انشبه  
للقاضى عبد الحكيم الايبوري "والفاضل عماد الدين البكيتي  
والفاضل مصام الدين "والفاضل الباوردى "وكانت معظم حواشي  
الكتاب في يد الميرزا ماخوذة من تلك الكتب (حواشي)  
واتا القيد الفقير ابو الفضل الحاج محمد عبيد الله الايوب "السني الحنيفي" "النقشبندى  
البياتنجي" لكن صفاري نزل كويته بينتون آباد كبر روى ط

من العلم الواحد احد الحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد  
 الاعتباري يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد الاحم وهو لا يتحقق الا في ضمن  
 احد ما يلزم عليه لزوم عليها فلان المراد هو الواحد الاحم لكن لا يلزم من كون  
 العام الا في ضمن الخاص منهم لارادة العام الا في ضمن اراوة الخاص فانه يجوز ان  
 يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد من خواصه فثبت

باصل ان في التصديق لا يطبق على مسمى العلم والكلما انه قيل على ظاهره  
 بحث ان قيل ان في التصديق لا يطبق على مسمى العلم والكلما انه قيل على ظاهره  
 هو عبارة عن الارادات ثمانية ان كان علم منه ان يكون المركب في  
 الثمانية وتصوير آخرها خارج القسمة فلان ان في التصديق هو العلم الواحد  
 والتصديق وان كان تعدد في هذه لكونه واحدا باعتباره وخصه بالثينة الاجنحة  
 ان قيل ان تلك الثينة الاجنحة لا تكون من ان تكون علما او علما او على  
 كما التصديق يلزم الحمال على التصديق الاول فلانه يلزم ان يكون  
 التصديق زائدا على الارادة وما على التصديق الثاني فلانه يلزم ان يكون  
 المركب من العلم والعلو قسما من العلم فلان تلك الثينة خارجة  
 عن التصديق لارادة غير منفصلة عنه فلا يلزم الحمال ان قيل ان  
 من العلم الواحد احد الحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد  
 الاعتباري يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد الاحم وهو لا يتحقق الا في ضمن  
 احد ما يلزم عليه لزوم عليها فلان المراد هو الواحد الاحم لكن لا يلزم من كون  
 العام الا في ضمن الخاص منهم لارادة العام الا في ضمن اراوة الخاص فانه يجوز ان  
 يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد من خواصه فثبت

من العلم الواحد احد الحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد  
 الاعتباري يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد الاحم وهو لا يتحقق الا في ضمن  
 احد ما يلزم عليه لزوم عليها فلان المراد هو الواحد الاحم لكن لا يلزم من كون  
 العام الا في ضمن الخاص منهم لارادة العام الا في ضمن اراوة الخاص فانه يجوز ان  
 يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد من خواصه فثبت

من العلم الواحد احد الحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد  
 الاعتباري يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد الاحم وهو لا يتحقق الا في ضمن  
 احد ما يلزم عليه لزوم عليها فلان المراد هو الواحد الاحم لكن لا يلزم من كون  
 العام الا في ضمن الخاص منهم لارادة العام الا في ضمن اراوة الخاص فانه يجوز ان  
 يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد من خواصه فثبت

من العلم الواحد احد الحقيق يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد  
 الاعتباري يلزم خروج التصديق عنه وان يريد الواحد الاحم وهو لا يتحقق الا في ضمن  
 احد ما يلزم عليه لزوم عليها فلان المراد هو الواحد الاحم لكن لا يلزم من كون  
 العام الا في ضمن الخاص منهم لارادة العام الا في ضمن اراوة الخاص فانه يجوز ان  
 يراد العام من حيث هو عام من غير التفات الى واحد من خواصه فثبت

الاول ففني الفقه في الاستنباط...  
والثاني ففني الفقه في الاستنباط...  
والثالث ففني الفقه في الاستنباط...

والثاني ففني الفقه في الاستنباط...  
والثالث ففني الفقه في الاستنباط...  
والرابع ففني الفقه في الاستنباط...

ولما كان التصديق مشكلا على الشيعين التصديق حكمكم وقد ذكر مفهوم التصديق  
من قبل غاروان يذكر مفهوم الحكم بالتصديق مجزئة فقال سبوي الحكم  
اسنادا لمرأى ضمني امر آخر ايجابا وتجويعا لغيره  
خرج بقية الاجاب واسبابها ليس حكمكم انفسية اعتقادية وغيره عليه نحو  
الانسان بالناسن اوجب بان الغاية من حكمكم ان تكون الذات وبالانسان  
والغاية منها بالاعتبار تامل على ان مثال ذلك غير متبناها لغيرها  
ان يقول بغير من ظاهر هذا التعريف ان الحكم فعل وليس من قوله  
الكيف وكيف يكون التصديق الذي هو مركب من الكيف والفعل فاما  
الحكم المركب من الكيف والفعل لا يكون من قوله كيف الله لان الله تعالى  
من الاسناد والادراك ومن الامر انفسية ومن آخره فان الحكم لا يكون متعلقا  
بموضوع ويكون الحكم ادراكا نسبة منتسبة الى الطرفين متعلقة  
بهما وتقال المراد بالامر الواقع واللاقع وبالاخر هو النسبة  
او ارك الوقوع واللاقع انتسب الى النسبة ولو سلم العلم  
الى التصديق فقط والى تصور معه حكم كما قسم صاحب الاساندة اليه  
لم يخرج الى هذه التكلفات والمراد بالواجب في قوله

والثاني ففني الفقه في الاستنباط...  
والثالث ففني الفقه في الاستنباط...  
والرابع ففني الفقه في الاستنباط...

والثاني ففني الفقه في الاستنباط...  
والثالث ففني الفقه في الاستنباط...  
والرابع ففني الفقه في الاستنباط...

والثاني ففني الفقه في الاستنباط...  
والثالث ففني الفقه في الاستنباط...  
والرابع ففني الفقه في الاستنباط...

وحيث لا يوجد العرفي واللاستحسان اسي تقدم اقدم مباحث الاول  
والثاني من كتابه على ما ساء في النظر في الاستحسان  
اي التصور على مباحث الثاني اسي التصديق وقضا اسي ذكره التقدم  
اي التقدم التصور على التصديق طبعا لان معنى التقدم بالطبع كون الشيء  
اللاسيقي التقدم بالثبوت  
التقدم بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته تامه له كواحد بالثبوت  
الاشئين اما ان التصور ليس علته للتصديق نظاره واما انه يحتاج اليه التصديق  
فان كل تصديق لابد فيه من تصور اسي تصور الحكموم عليه وبه فثبت وقا  
ان لا يتوقف التصديق على تصور الحكموم عليه وبه بالكنه لاننا علم على الحكموم  
بانه شاعل للفرق اكل بان الانسان اوفر من او بفر او غير ذلك الحكم على زياده  
انسان مع اننا لانعرف من الانسان الا انه شيء له الحكم اقبل لو كان  
التصديق غير متوقف على التصديق بالكنه لان ان يكون التصديق راسي وجه كان  
كافيا في التصديق ليس كذلك فلما ان التصديق وان لم يتوقف على التصديق  
بالكنه لكنه ليس التصديق راسي وجه كان كافيا في التصديق بل لابد في كل تصديق  
من نوع تصور ليقضييه الحكم ولا يتخلل فيه كالتصديق بان هذا الشيء حكيم  
فاذا يتوقف على تصور انه انسان لان هذا التصديق ليقضيه ذلك التصور  
وبه تلمذ لا التصور انه فرس او غير ذلك والتصديق بان هذا

[illegible]

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



1

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ لَا يُدْرِكُ الْبَصَرُ شَيْئًا وَلَا يَحِيطُ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ۝



۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]



في تضمن الالتزام بمتلزمان المطابقة لانما يستلزمان الوضوح وبمجرد تسليم  
 للمطابقة فيستلزمان المطابقة وهو ظاهر واما المطابقة لا يستلزمان الوضوح فذلك  
 اللفظ وهو المعنى البسيط كالنقطة فهو يدل عليها بالمطابقة ولا تضمن في الاستلزام  
 الالتزام ايضا بخارج ان يكون المسمى لازم من المعنى المخصوص في تحقق المطابقة  
 لا الالتزام ايضا لو كانت المطابقة مستقلة للالتزام كان كلما تعقلنا شيئا  
 تعقلنا منه شيئا آخر وليك ضرورة اننا نتصور كثير من الاشياء التي  
 عن ارغابها والامام قال بل ان لكل اجتهية لانما جازوا وقلنا انها ليست  
 غير واجبة بان كون المعنى ليس غيره لازم من المعنى المسمى بالاشياء  
 الدالة على المعنى الاخص انت خبر بان اعتبر عند الامام المعنى الاعمال  
 فيكون المطابقة مستقلة للالتزام عنده واما التضمن الالتزام فلا لازم  
 بينهما لا يجوز ان يكون المسمى المركب لازم فينتفك التضمن عن الالتزام  
 ولذا يجوز ان يكون المسمى البسيط لازم وبالمعنى من نفسه فينتفك  
 الالتزام عن التضمن لما كان نظير المنطق في الالفاظ من حيث انها  
 دلائل على طرق الانتقال وهي معان مركبة من مفردات لا يثبت عن الالفاظ  
 الدالة على طرق الانتقال وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزائها

في تضمن الالتزام بمتلزمان المطابقة لانما يستلزمان الوضوح وبمجرد تسليم  
 للمطابقة فيستلزمان المطابقة وهو ظاهر واما المطابقة لا يستلزمان الوضوح فذلك  
 اللفظ وهو المعنى البسيط كالنقطة فهو يدل عليها بالمطابقة ولا تضمن في الاستلزام  
 الالتزام ايضا بخارج ان يكون المسمى لازم من المعنى المخصوص في تحقق المطابقة  
 لا الالتزام ايضا لو كانت المطابقة مستقلة للالتزام كان كلما تعقلنا شيئا  
 تعقلنا منه شيئا آخر وليك ضرورة اننا نتصور كثير من الاشياء التي  
 عن ارغابها والامام قال بل ان لكل اجتهية لانما جازوا وقلنا انها ليست  
 غير واجبة بان كون المعنى ليس غيره لازم من المعنى المسمى بالاشياء  
 الدالة على المعنى الاخص انت خبر بان اعتبر عند الامام المعنى الاعمال  
 فيكون المطابقة مستقلة للالتزام عنده واما التضمن الالتزام فلا لازم  
 بينهما لا يجوز ان يكون المسمى المركب لازم فينتفك التضمن عن الالتزام  
 ولذا يجوز ان يكون المسمى البسيط لازم وبالمعنى من نفسه فينتفك  
 الالتزام عن التضمن لما كان نظير المنطق في الالفاظ من حيث انها  
 دلائل على طرق الانتقال وهي معان مركبة من مفردات لا يثبت عن الالفاظ  
 الدالة على طرق الانتقال وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزائها

في تضمن الالتزام بمتلزمان المطابقة لانما يستلزمان الوضوح وبمجرد تسليم  
 للمطابقة فيستلزمان المطابقة وهو ظاهر واما المطابقة لا يستلزمان الوضوح فذلك  
 اللفظ وهو المعنى البسيط كالنقطة فهو يدل عليها بالمطابقة ولا تضمن في الاستلزام  
 الالتزام ايضا بخارج ان يكون المسمى لازم من المعنى المخصوص في تحقق المطابقة  
 لا الالتزام ايضا لو كانت المطابقة مستقلة للالتزام كان كلما تعقلنا شيئا  
 تعقلنا منه شيئا آخر وليك ضرورة اننا نتصور كثير من الاشياء التي  
 عن ارغابها والامام قال بل ان لكل اجتهية لانما جازوا وقلنا انها ليست  
 غير واجبة بان كون المعنى ليس غيره لازم من المعنى المسمى بالاشياء  
 الدالة على المعنى الاخص انت خبر بان اعتبر عند الامام المعنى الاعمال  
 فيكون المطابقة مستقلة للالتزام عنده واما التضمن الالتزام فلا لازم  
 بينهما لا يجوز ان يكون المسمى المركب لازم فينتفك التضمن عن الالتزام  
 ولذا يجوز ان يكون المسمى البسيط لازم وبالمعنى من نفسه فينتفك  
 الالتزام عن التضمن لما كان نظير المنطق في الالفاظ من حيث انها  
 دلائل على طرق الانتقال وهي معان مركبة من مفردات لا يثبت عن الالفاظ  
 الدالة على طرق الانتقال وعن الالفاظ المفردة الدالة على اجزائها







[illegible]





عنه قوله ان كان حطو آه اقوله وجوه التشكيك على ما اعتبرها المحققون من  
المنطقين محصور في اربعة = الاولوية = والشدة = والزيادة =

من الارواح والاعمال  
من الارواح والاعمال  
من الارواح والاعمال

من مقابلتها من  
الاحترق وعدم الام  
ولوية والضعف  
والانقصان =  
وتفسير الاقدمية  
ان يكونه القضاة  
بعض افراد الكلي  
به علة لاقتضاف  
البعض الآخر كما  
الموجود فان اقتضاف  
الواجب تمام الوجوه  
علة لاقتضاف البعض  
به فالوجود كلي  
فمنه كذا على  
على الوجوه تمام  
الاقدمية وعدم  
بالآخرية =  
والاولوية (فيكون  
القضاة بعض الا  
فرااد الكلي باقتضا  
نفسه في اتم واقضا  
البعض الآخر بما  
لفظ الى غيره كالوجود  
ايضا فان صدره على  
الواجب تمام اقتضا  
ذاته من غير اقتضا  
الى الغير على الممكن  
بغلا فده =  
الاشدة احد الغير  
من الكلي جمعت  
ينترع منه لعقل  
معونة الوجود  
امثال الاضعف  
كاللباض فان وجود  
في التبع  
وجوده في العالج  
بجيش من خارج  
العقل من التبع  
باضات كثيرة

على حصول اصل المعنى في الكل اذن المشترك بناء على التقادوت وبعضهم  
لم يعتبر واخر القسم على حدة لان اصل المعنى حاصل في الكل على السواء  
والقضاة خارج عن اصل المعنى لما اعتدوا بذلك الخارج فيكون هذا  
القسم من المتوحي على واجب عنه بعضهم بان التقادوت وان كان خارجا  
عن اصل المعنى الا انه لما كان في وقوعه على افراده وحصوله فيها اعتبر تقاسم  
على حدة مقابلها لما ليس فيه هذا التقادوت ان كان حصوله احي حصول  
ذلك المعنى في بعض اى لبعض الافراد او في مقدم من البعض الاخر اذ  
كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن فان وجود الواجب اولى اتم  
من وجود الممكن لا يلزمه غير محتاج الى شئ آخر بخلاف وجود الممكن وكونه  
مبدا اما معاده ثم عطف على قوله ان كان احدا قوله وان كان  
كثيرا فان كان وضعه اى وضع ذلك اللفظ المفرد الذي معناه  
كثير لتلك المعاني الكثيرة على السوية سواء كانت كلها من اتم واحدة  
او من اتمات مختلفة ولم تلتزم التعليل من احدها الى الآخر فهو مشترك اى  
فان لم يكن مشترك بالنسبة الى جميع المعاني وان كان يسمى بحسب النسبة الى كل  
واحدة منها المعين للباصرة والتجارية ولذا سبب كثير من البرمجة مثل

منه والاصل ان على التشكيك من الاقسام تساما على وجه اخر وهو في التوحي على تفرع المعنى راجع الى الاصطلاح خارجا عن عينية  
ان يكونه القضاة بعض افراد الكلي  
بعض الاخر كما  
الموجود فان اقتضاف  
الواجب تمام الوجوه  
علة لاقتضاف البعض  
به فالوجود كلي  
فمنه كذا على  
على الوجوه تمام  
الاقدمية وعدم  
بالآخرية =  
والاولوية (فيكون  
القضاة بعض الا  
فرااد الكلي باقتضا  
نفسه في اتم واقضا  
البعض الآخر بما  
لفظ الى غيره كالوجود  
ايضا فان صدره على  
الواجب تمام اقتضا  
ذاته من غير اقتضا  
الى الغير على الممكن  
بغلا فده =  
الاشدة احد الغير  
من الكلي جمعت  
ينترع منه لعقل  
معونة الوجود  
امثال الاضعف  
كاللباض فان وجود  
في التبع  
وجوده في العالج  
بجيش من خارج  
العقل من التبع  
باضات كثيرة

منه والاصل ان على التشكيك من الاقسام تساما على وجه اخر وهو في التوحي على تفرع المعنى راجع الى الاصطلاح خارجا عن عينية  
ان يكونه القضاة بعض افراد الكلي  
بعض الاخر كما  
الموجود فان اقتضاف  
الواجب تمام الوجوه  
علة لاقتضاف البعض  
به فالوجود كلي  
فمنه كذا على  
على الوجوه تمام  
الاقدمية وعدم  
بالآخرية =  
والاولوية (فيكون  
القضاة بعض الا  
فرااد الكلي باقتضا  
نفسه في اتم واقضا  
البعض الآخر بما  
لفظ الى غيره كالوجود  
ايضا فان صدره على  
الواجب تمام اقتضا  
ذاته من غير اقتضا  
الى الغير على الممكن  
بغلا فده =  
الاشدة احد الغير  
من الكلي جمعت  
ينترع منه لعقل  
معونة الوجود  
امثال الاضعف  
كاللباض فان وجود  
في التبع  
وجوده في العالج  
بجيش من خارج  
العقل من التبع  
باضات كثيرة

من مقابلتها من  
الاحترق وعدم الام  
ولوية والضعف  
والانقصان =  
وتفسير الاقدمية  
ان يكونه القضاة  
بعض افراد الكلي  
به علة لاقتضاف  
البعض الآخر كما  
الموجود فان اقتضاف  
الواجب تمام الوجوه  
علة لاقتضاف البعض  
به فالوجود كلي  
فمنه كذا على  
على الوجوه تمام  
الاقدمية وعدم  
بالآخرية =  
والاولوية (فيكون  
القضاة بعض الا  
فرااد الكلي باقتضا  
نفسه في اتم واقضا  
البعض الآخر بما  
لفظ الى غيره كالوجود  
ايضا فان صدره على  
الواجب تمام اقتضا  
ذاته من غير اقتضا  
الى الغير على الممكن  
بغلا فده =  
الاشدة احد الغير  
من الكلي جمعت  
ينترع منه لعقل  
معونة الوجود  
امثال الاضعف  
كاللباض فان وجود  
في التبع  
وجوده في العالج  
بجيش من خارج  
العقل من التبع  
باضات كثيرة

مقل باضات زجاج وكذا الزيادة ايضا نفسا يكون احد الطرفين من الكلي بحيث ينتزع منه العقل باستحسانه  
الوهم افعال الانقص الا ان الفرق بينهما هو ان الشدة والضعف من عوارض الكيف والزيادة والنقصان  
من عوارض الكم واما الصمد فقد اخرج الشدة والزيادة في الاولوية ولكن وجهه هو هو لها ١٢

[illegible]

لا صدر عن  
 في المخرج  
 كرون واما  
 بنو الاصل  
 عن الحاصل  
 فيما قام  
 والتعريفات  
 تعريفات  
 لاخر الحاصل  
 الفعل حوا  
 منهم ولا  
 كرم عليه  
 الادب

[illegible]

بسطل الألفاظ  
في تحقيق النقل من اللغة  
إلى اللغة  
المنقول إلى  
إليه

[illegible]

في هذا القسم من وجه وذكره في مقابل المشترك لبعض النصائف لا يضر  
والن لم يكن كذلك اى وان لم يكن وضعه لتلك المعاني على السوية  
وضع فلان اللفظ المفرد والاحد اى واحد ذلك المعاني في فعل الى القاء  
اى في فعل في الثاني لمناسبة بينهما اى حين اذا فعل الى الثاني  
ان ترك موضع الاول اى ترك استعمال في الشيء الاول فبقرين  
بجته بالنسبة الى ذلك الوضع الاصطلاح فلا بد ان الصلوة قد تستعمل في  
معناها الاول وهو الدعاء يسمى القسم فلا بد ان ينسب الناقل لان صفت المتولية  
الاقصلا من جهة تسمى مقولاً عن فنان كان ناقلاً عما كان له فنانا في  
الاصول وضعت لكل ما يرب على الارض ثم نقلها العرف العالم الى اهل  
البنغال وكثير من شعوب افريقيا ان كان ناقلاً فخرع اى صاحب الشرع  
الصلوة فنانا في الاصل وضعت للدعاء ثم نقلها صاحب الشرع الى  
ان كان مخصوصة بملوكة ويسمى مقولاً اصطلاحاً ان كان ناقلاً فما خاصاً  
عبارة عما كان مقرراً في القول وتلقته اطلال السمية بالقبول كاصطلاح  
انحوى كالفعل فانه في اصل اللغة اسم لما صدر عن الفاعل كالاكل والشرب  
ثم نقله انحوى الى كلمة دلت الخ ولما كانت اللفظة صلاً لا ينقل طارياً عليها

[illegible]



[illegible]



10



۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

عنه قوله معاً فیه بحث لانهم صرحوا ان السؤال ما هو ان كان عن شيك في كانه طالباً تمام الماهية المختصة به وان جمع بين شيئين او اشياء و كان طالباً تمام ما يتبعها المشتركة بينهما والذ كان كذلك ففي النوع المتعدد الاشخاص كيف يكون النوع مقبولاً في جواب عن فرد واحد من النوع ليس يخرج الماهية المختصة بالفرع

لان تمام ما يتبعها النوع الواحد لا يخرج عن الماهية العامة والاشخاص في النوع الواحد لا يخرج عن الماهية الخاصة  
سؤال عن الماهية والماهية بقوله على الكلفة تمام الماهية الكلفة للفرع الواحد من النوع كان تمام الماهية الكلفة المشتركة بين النوع الفرع ٢٢ عبيد  
عنه قوله فیه بحث على كنهه نظير لغو شطرنج صائد وآما قوله في جواب ما هو شطرنج مستقر متعلق بواقع حال من ضربه صادق فلا يريد ان يصف على كنهه في جواب ما هو لا يتصور في النوع المخصص الفرع الواحد لان كانه مقبول في جواب ما هو بحسب الخصومة وقوله الرفع ظم ٢٣ وكذا في الفرع في الماهية حال كونه مشتركاً والخصومة في جميعها في الماهية في المقولته في جواب ما هو ذلك لا يقتضي المقلية في زمان واحد ٢٤ فاضل للمحوري

لما في الخارج كاللأن ان لم يكن متعدداً للاشخاص فهو مقبول في جواب ما هو بحسب الخصومة المختصة بالخارج كالمشترک وليس لما هو في جميع الافراد المعروضة مع الموجود في السؤال كما يقال في البرهان في جميع مبنية وبين ذلك في السؤال ما هو النوع كيف ما كان صادق على كثيرين سواء كانوا موجودين في الخارج او لا متفقين بالبقاء مع ذلك لان الفرع ينفرد الى الفرع الكلي ٢٣ عبيد  
الاراد الفرع الكامل مثلاً حاجته الى قيد فقط لا خارج بنفسه كونه في جواب سؤال ما هو الاراد بالشارحة وتبين الحقيقة وان اراد الكلي الموجود في الخارج كان المراد بالما حقيقة دون الشارحة ويخرج في هذا التعريف النوع الخارجي الذي هو متعدداً للاشخاص في الخارج كاللأن الانسان والانسانية والصناعة هو السابق تامل قوله على كثيرين في كل مطلقاً وتوله متفقين بالبقا فيخرج بحسب قوله في جواب ما هو يخرج الثلث الباقية عن الفصل الخاصة والعرض العام وتعلم ان قوله متفقين بالبقا وان كان يخرج العرض العام والفصول البعيدة ونحوه في الاجناس ايضا لكن اسناداً خارجاً الى القيد الاخر اولى لان القيد الاخر يخرج الفصول ونحوه مطلقاً فاسناداً خارجاً الى القيد الاول واما العرض العام فلا يشترك في الحقيقة في العرضية وعدم الوقوع في جواب ما هو فادراجاً في سلك الخارج

لان تمام ما يتبعها النوع الواحد لا يخرج عن الماهية العامة والاشخاص في النوع الواحد لا يخرج عن الماهية الخاصة  
سؤال عن الماهية والماهية بقوله على الكلفة تمام الماهية الكلفة للفرع الواحد من النوع كان تمام الماهية الكلفة المشتركة بين النوع الفرع ٢٢ عبيد  
عنه قوله فیه بحث على كنهه نظير لغو شطرنج صائد وآما قوله في جواب ما هو شطرنج مستقر متعلق بواقع حال من ضربه صادق فلا يريد ان يصف على كنهه في جواب ما هو لا يتصور في النوع المخصص الفرع الواحد لان كانه مقبول في جواب ما هو بحسب الخصومة وقوله الرفع ظم ٢٣ وكذا في الفرع في الماهية حال كونه مشتركاً والخصومة في جميعها في الماهية في المقولته في جواب ما هو ذلك لا يقتضي المقلية في زمان واحد ٢٤ فاضل للمحوري

لان تمام ما يتبعها النوع الواحد لا يخرج عن الماهية العامة والاشخاص في النوع الواحد لا يخرج عن الماهية الخاصة  
سؤال عن الماهية والماهية بقوله على الكلفة تمام الماهية الكلفة للفرع الواحد من النوع كان تمام الماهية الكلفة المشتركة بين النوع الفرع ٢٢ عبيد  
عنه قوله فیه بحث على كنهه نظير لغو شطرنج صائد وآما قوله في جواب ما هو شطرنج مستقر متعلق بواقع حال من ضربه صادق فلا يريد ان يصف على كنهه في جواب ما هو لا يتصور في النوع المخصص الفرع الواحد لان كانه مقبول في جواب ما هو بحسب الخصومة وقوله الرفع ظم ٢٣ وكذا في الفرع في الماهية حال كونه مشتركاً والخصومة في جميعها في الماهية في المقولته في جواب ما هو ذلك لا يقتضي المقلية في زمان واحد ٢٤ فاضل للمحوري

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

بقيد واعداد ولي ولا يخفى فانيه وركب كل الذي هو الد اهل غير المساو  
 لتلك الما بهية بان كان اعم منها في تلك الما بهية التي في تمام ما بهية  
 جزئياتها كالحبوان مثلا الد اهل في ما بهية اللسان والقرن جليس في  
 جعله جزو داخلا في الما بهية لتتأخر تامل وهو اى الجنس مما دق اى  
 معمول بالمواطاة على كثيرين جنس الخمسة اثن قبل يلزم في توكل الصا  
 على كثيرين جنس الخمسة حمل النوع على جنس وهو متفق قلنا حمل مهننا  
 باعتبار عارض كونه جنسا للخمسة لا باعتبار ضروره فلا يلزم حمل النوع  
 على الجنس تامل مختلفين باحقات خرج به النوع في جواب  
 سوال ما يخرج به الكليات الباقية وظهر كما ذكرنا في لغة  
 العرب اسم البسر وويراد به الاثنان واهم جمع ان قبل  
 لا يتصور كون جزو الما بهية محمولا بالمواطاة لان التجربة  
 تقتضى ان يسهية في الوجه ووا حمل يقتضى الاحتواء  
 فيه وهو مبنيان فان قلنا حمل يقتضى الاحتواء في  
 الخارج لان اهل هو اعم والتغايرين ذهبناني الخارج  
 وبجسرية يقتضى التغايرة في اهل فلاننا فاه منيها

عنه قوله وكذا اذا سئل آه لان عضو المسائل حين اجتماع المشيئين او المشياد  
فما هو تمام الماهية المشتركة بينهما اذ بينهما والجنس القريب كالجوارح وهذا كله  
فهو الجواب ١٢

عنه قوله نعم الجنس  
قوله قطبا الى الراري  
القوم قد يتوكلوا الكفاية  
اي يتوكلوا في شئ حتى  
يتهيأوا اليه  
فوضع الانسان شئ  
الحيوان ثم الجنس الذي  
ثم الجنس المطلق ثم الجور  
فالانسان نوع كالعنق  
والحيوان جنس لانه تمام  
الماهية العقلية كزيتين  
الانسان والفرس و  
مكرر ذلك الجنس الثاني  
جنس للانسان والحيوان  
لان كمال الحيوان المشترك  
بينها ذلك فكل من الجنس  
جنس لانه تمام  
الجنس والمشتق من  
الانسان والحيوان  
الجور جنس لانه تمام الماهية  
والمشتق من بعضه وبين  
العقل فقط لا يوجد  
ان يكون لما يترده واحد  
اجناس مختلفة  
بعضها فوق بعض  
لا يجوز ان يكون لها  
جنسان في مرتبة واحدة  
فانما الصواب ان يكون  
هذا للفرق  
= ابو الفاضل  
فيه  
قد قيل لبعض  
اعتراض على  
التعريف  
لا يصح  
الذي هو تمام  
الماهية  
من الماهية  
ان يقطع  
ان يقطع

وقد بحث ثم اجبت على نوعين قريب ان كان الجواب عن سوال الماهية  
اي ماهية فرضت وعن بعض ايشا كما هي تلك الماهية فية اي في  
ذلك الجنس ببعيد الجواب عنها اي عن تلك الماهية وعن كل ايشا كها  
فيه اي في ذلك الجنس كحيوان بالنسبة الى الانسان الفرسان او اسل  
والانسان الفرسان كان الجواب كحيوان وكذا اذا سئل عن الانسان  
ومجموع ايشا كها في الحيوانية كان الجواب كحيوان ايضا بعيد ان كان  
الجواب عن سوال الماهية وعما يشا كها اي الماهية فية اي في ذلك الجنس  
غير الجواب عنها اي عن تلك الماهية وعن بعض آخر كالجور كالجور بالنسبة  
الى الانسان فانه جواب عن الانسان وعن بعض مشاركا كالتناسل واما  
الجواب عن الانسان وعن بعض آخر كالفرس مثلا ليس اياه بل الحيوان عا  
نفس مراتب البعد عرفت باعتبار عدد الاجزاء وكل الذي هو له في ماهية  
اجزائه من الجوانب المساوي لما هي لتلك الماهية كالتناظر بالنسبة الى الانسان  
فصل وسوال الفصل كل ان قبل ايشا تعرضه لذكر الكل في تعريف الفصل  
تعريف الجنس الساتقيد قلنا هو ان قلنا الصادق على كثير من الاشياء كونه تعريف  
الكل ليس القيد في كل الكل بخلاف الصادق على شئ لانه ليس الكل

وهو اقل من القرب والبعد ليسا قهوين متباينين بل مختلفين فان الاجناس البعيدة لا يمتد  
منها جنس قريب للجنس الذي يفرع عنه ١٣

الذي هو تمام  
الماهية  
من الماهية  
ان يقطع  
ان يقطع

[illegible][illegible]



الا وهو دعي فاما ان يكون ارضي قسما للصلارين فيستحق كل منهما من الاثر ارضي قسما ايضا كمن قال لا تحسبوا معي الى الجحيم ما فيكم ١٢ عيسى عليه السلام

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

توضیح: این کتاب در سال ۱۳۰۴ خورشیدی در تهران چاپ شده است.

فقدان عيني  
بأقرب من رضى  
ويضع مكانه  
يلقى عليه فضلا  
أما أنا فموت

فقدان عيني  
بأقرب من رضى  
ويضع مكانه  
يلقى عليه فضلا  
أما أنا فموت

[illegible]

[illegible]

لا يزال العلم سميت صاحبه وعلى الثاني لم يصح التمييز بين وجهي علمه وبين ظاهره كما ذكره في بعض  
كتبه بالفرق في قوة نظرنا لكل واحد من العرض اللازم والمفارق ان مختص  
بأفراد حقيقة واحدة فهو خاصته والخاصة تنقسم الى مطلقة وغير مطلقة والمطلقة  
التي لا تكون بوجوده في غير ذلك النوع كالنساء بالنسبة الى الانسان <sup>المطلقة</sup> هي التي  
تكون موجودة في غير ذلك النوع كالشي بالنسبة الى الانسان فانه خاصته  
خاصة للانسان المطلقة ايضا تنقسم الى الخاصة تساوية للعرض  
كالنساء بالقوة الى التي هي الاخص كالفصح بالفعل <sup>بغير</sup> والخاصة تنقسم الى  
الاسان بسيطة وكثيرة فالكتب التي تكون مركبة من صفات كل واحد منها لا تكون مختصة  
بصفات من اجابها صفة تساوية لذلك الموصوف كقولنا في العرب  
الانسان ابوي <sup>بغير</sup> مختصة لقائمه عرض الاظفار وفيه نظر وبسبب  
الا يكون كذلك كالتعب والتعب عند الجمهور المتأخرين في التعريفات <sup>بغير</sup>  
المطلقة الساتية وعند المحققين الفرق بين الاقسام في الاعتبار في انظر  
كالنساء بالقوة اى بالامكان لنظر العرض اللازم والفعل لنظر العرض  
المفارق والاسان ان لم يخص افراد حقيقة واحدة بل جميعا وغيره فاقو  
عرض عام فذا العرض ليس العرض القسيم لغيره كما عزم البعض لان هذا

[illegible]

بحقوله حقيقة أنه أقول المراد بالحقيقة أعم من النوعية والجنسية فيتم خواص الاجناس  
التي قاله اللاهورى ١٢ عبيد ٧

[illegible]

يكون محمول على الجوهري بالمواطاة كما لا يمتنع المحمول على الانسان بالمواطاة  
 فكذلك يكون جبره اكله الحيوان فانه عرض علم المناطق مع انه جوهري بخلاف العرض  
 للمجهر فانه يتحقق ان يكون محمول على الجوهري بالمواطاة او لا يقال الانسان  
 باض بل هو باض متحقق ان يكون جوهري للكون مقابل كما لا يمتنع احي  
 بالقوة والفعل فتسرم الخاصة بانها اسي الخاصة الكلية ولقائل ان يقول ان  
 قوله صادقة على افراد حقيقة يعني عن فكر الكلية فينبغي ان لا يتعريف كما في  
 تعريف النوع ولا يجب عنه بان الكلية عبارة عما يصلح للانقال على  
 غير من قوله صادقة لم نامل عليها بالانرام لان معناها صادقة بالفعل على افراد  
 حقيقة واحدة انه ودلالة الفعل على امکانه بالانرام والدلالة الانتمية  
 للجوهري في آخرها فتبين ان الانرام ان معناه صادقة بالفعل على افراد حقيقة  
 اصلها لان الصديق على افراد حقيقة واحدة الخ فالكلام لا يخلو عن نوع استدل  
 عند ذكر الكلية مع قوله صادقة على افراد حقيقة واحدة فقط خرج من جبره الجوهري  
 العام فلو ارضى اسي غير ذاتي خرج لفصل النوع وتسميم العرض العامة على  
 صادق على افراد حقيقة واحدة وغير ما خرج من النوع والفصل القريب والخاصة  
 صدقا عن اسي جبره الفصل البعيد فماذا انما لا يخرج من كشيته للنسبة

۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

فاما المتأخر على  
الافضل على  
خاصة ومن  
على الانسان  
عام من افضل  
بعد ذلك  
فقدرة الانسان  
فهو لان الكلمات المعنوية مفهومة اصطلاحا حيث لا حاشية لها موجودة فليس لها ما يوافق غيرها في

في مقتضى تعريف العرض العام بحكم من الاجناس فظهر ما ذكر ان الكلمات اعتبار  
 العلم خمس النواع ونحسب الفصل في الخاصة والعرض العام وفيه  
 ثمان مائل وكل واحد من الكلمات الخمس قد يشترك غيره مشاركة ثمانية  
 وثلاثية وثمانية وحمايته ولا يخفى ذلك على محصل انقسام الكل  
 الى خمسة بالنسبة الى الافراد الحقيقية ودون الاعتبارية لان كل واحد  
 من الكلمات بالنسبة الى الافراد الاعتبارية نوع حقيقة ليس الا تامل  
 تميزه وتمايزه من بيان الكلمات الخمس شرع في بيان انطباقها  
 كليتين في خاص من الكلمات الخمس فقال **فصل الكلمات** وانما اعتبر الكلمات  
 ودون الغير من ان انطباقها لا يتحقق الا بين الكلمتين متساويان ان  
 كل واحد منهما من الكلمتين على كماله يصدق عليه الكلي الآخر كالانسان  
 والناطق فان الانسان يصدق على كماله يصدق عليه الناطق وانما لا يصدق  
 بالناطق بهذا النوع الموجود في جناس الانسان التي تقتضي فيها المعاني  
 ولا يختار انما لا توجد في الكلاكة فلا يرد ما قيل ان النطق يوجد في الكلاكة  
 ايضا وما قيل من المراد بالنطق الادراك فظاهر البطلان

انما يقال في ان الكلمات الخمس قد يشترك غيرها مشاركة ثمانية وثلاثية وثمانية وحمايته ولا يخفى ذلك على محصل انقسام الكل الى خمسة بالنسبة الى الافراد الحقيقية ودون الاعتبارية لان كل واحد من الكلمات بالنسبة الى الافراد الاعتبارية نوع حقيقة ليس الا تامل تميزه وتمايزه من بيان الكلمات الخمس شرع في بيان انطباقها كليتين في خاص من الكلمات الخمس فقال فصل الكلمات وانما اعتبر الكلمات ودون الغير من ان انطباقها لا يتحقق الا بين الكلمتين متساويان ان كل واحد منهما من الكلمتين على كماله يصدق عليه الكلي الآخر كالانسان والناطق فان الانسان يصدق على كماله يصدق عليه الناطق وانما لا يصدق بالناطق بهذا النوع الموجود في جناس الانسان التي تقتضي فيها المعاني ولا يختار انما لا توجد في الكلاكة فلا يرد ما قيل ان النطق يوجد في الكلاكة ايضا وما قيل من المراد بالنطق الادراك فظاهر البطلان

في مقتضى تعريف العرض العام بحكم من الاجناس فظهر ما ذكر ان الكلمات اعتبار العلم خمس النواع ونحسب الفصل في الخاصة والعرض العام وفيه ثمان مائل وكل واحد من الكلمات الخمس قد يشترك غيره مشاركة ثمانية وثلاثية وثمانية وحمايته ولا يخفى ذلك على محصل انقسام الكل الى خمسة بالنسبة الى الافراد الحقيقية ودون الاعتبارية لان كل واحد من الكلمات بالنسبة الى الافراد الاعتبارية نوع حقيقة ليس الا تامل تميزه وتمايزه من بيان الكلمات الخمس شرع في بيان انطباقها كليتين في خاص من الكلمات الخمس فقال فصل الكلمات وانما اعتبر الكلمات ودون الغير من ان انطباقها لا يتحقق الا بين الكلمتين متساويان ان كل واحد منهما من الكلمتين على كماله يصدق عليه الكلي الآخر كالانسان والناطق فان الانسان يصدق على كماله يصدق عليه الناطق وانما لا يصدق بالناطق بهذا النوع الموجود في جناس الانسان التي تقتضي فيها المعاني ولا يختار انما لا توجد في الكلاكة فلا يرد ما قيل ان النطق يوجد في الكلاكة ايضا وما قيل من المراد بالنطق الادراك فظاهر البطلان



[illegible]

فالمعتبر في مفهوم النسب الوجود والحق لا الصدق واداء العمل الصدق  
يراد به الحق والوجود فاذا قلنا كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق  
كل ج ب ا كان المراد كلما تحقق مفهوم القضية الاولى تحقق مفهوم الثانية  
فصل الخبر في مقابلة خبره بالجملة التي بعده <sup>والله اعلم</sup> وهو قوله الصدق على كل شخص  
وقوله كما يصدق تعلق بقوله يصدق على كل شخص المقدير الخبر في يصدق  
اي يطلق بالاشترک للعطف على كل شخص تحت علم كما يصدق اي يطلق  
على المعنى المذكور وهو كل مفهوم يمنع نفسه لقصوره عن قوع الشك فيه <sup>بسم</sup>  
بازربنا حقيقة الان خبرية النظر الى حقيقة الماتعة من الشك وقيل بالكلية  
تحقيقه وهو الصلح لان خبره ج فينبغي اخبر بحسب فرض العقل سواء امكن  
لان دراج في نفس الامر والا وكذا في قوله فكذا يصدق تأكيد لقوله كما يصدق  
اذا انما زائدة وقوله على كل شخص تعلق بقوله يصدق وقوله تحت ظرف مستقر  
واقصه لقوله شخص اي كائن تحت علم طلاقا او مطلقا على اختلاف  
المدعيين قيل الكاف في قوله كما يصدق زائدة ولفظه ما هو صوته بمن  
ثنى خبر مبتدأ لقوله الخبر في وقوله فكذا الكاف ههنا منصوب على ان يفعول  
طالع لفضل بعده وهو يصدق وهذا اشارة الى اصدق الفا العطف

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

الفقه المسمى بالحنفي  
 الفقه المسمى بالشافعي  
 الفقه المسمى بالمالكي  
 الفقه المسمى بالحنبلي  
 الفقه المسمى بالزائدي  
 الفقه المسمى باليمني  
 الفقه المسمى بالعماني  
 الفقه المسمى بالقطري  
 الفقه المسمى بالبحريني  
 الفقه المسمى بالقطري

يكون النظمي ولا بالاشتراك اي يطلق قول الشارح وسن عليه المشتري لفظ المحل بيان المقصود الجواب ان قريب في الاسهل الا عند آه اقول مع

**بصدق المتأخر على اصدق المتقدم** تقديره الجزئي شئ يصدق على  
الجزئي المذكور فصدق مثل ذلك الصدق على كل شخص تحت اسم  
ولا يحيط ركائنه على من له ادنى لب وثى تعريف الجزئي الاضافي نظر لانه  
والكل الاضافي متضادان احد المتضادين لا يجوز ان يؤخذ في تعريف  
المتضاد الآخر وهما اخذ الكل الاضافي اسي الاصح في تعريف الجزئي  
الاضافي وحسب عنه بان هذا النظر انما يراد لو كان مراده تعريف الجزئي  
الاضافي وليس لك بل المراد ذكر علم احكامه بحيث يكن استنبط  
منه تعريفه قول تصرح صاحب القسطاس بان لك تعريف  
الجزئي الاضافي وظاهر كلام المصنف ايضا مشعر بانه تعريفه لانه شبهة  
المطلق لقبه الجزئي على معنى الاضافي بالاطلاق على المعنى الحقيقي المذكور  
لأنه حقيقة هو تعريفه وكلامه شائع الاشارات ايضا مشعر بانه تعريف  
متميز به عن التعريف الذي غيره ونفسه يسمى جزئيا اضافيا لان جزئية  
بالاضافة الى شئ كالانسان بالنسبة الى الحيوان يقال لكل  
الاضافي وهو ما ندرج تحته شئ آخر في نفس الامر وهو اسم  
من الحقيقة لأن كل جزئي حقيقة فهو جزء في اصله من غير عكس

محولا على غير  
مذهب الخلف  
الاقتدار كوك  
فيه بالقطع  
ينقطع التسلس  
امر اعقارى  
لانا نقول هو  
آخر وتسلس  
تعيينه الانغم  
لاستحق في  
حايمة كيلة  
سند رهاقت  
لان لو كان  
سقوط لشهو  
لايقال هو  
التضار الى  
قال العلامة  
وقال  
المصنف فلا  
المتنبية  
من جميع الوجوه  
فالزم كانه  
عنه  
وقوله لا كلى  
قال العلامة

[illegible]

ط و ا ل ا د ا ل ع ك س ا ل ع ك س ا ل ل و ن و و ه و ع ك س ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب  
ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب  
ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب ا ل ا ل م و ج ب a l a l m o j b









فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود ومنع الامور الا اعتبارية فيكون وجود  
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا الحد حكم شرع في تقسيم العرف  
 الى الجسد والرمح وكل منهما الى الثام والناقض فقال ويسمى اى العرف  
 هذا كله بالثام ونحوه لا غيرا بالاثام على جميع الذاتيات ان كان  
 بجنس مفصل فترتيب مع تقدم الجنس على الفصل كما تجدون الناطق في  
 تعريف الانسان او بامر من ثساويين او امور ثساوية او نصف لم يذكره  
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضيه جزئية كل منهما للركب واجزاء الراكب على  
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فلما ان الجنس مفصل بآثار  
 الجزئية غير محمول با متباين لثباتها ليسا بجزئين ويسمى هذا ما ذكرناه  
 انصافا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان الفصل قريب حده كقولنا  
 في تعريف الانسان ناطق او به اى الفصل قريب وجنس ليس  
 كقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس البعد كان  
 التعريف في انحصان او دخل او به ونحوه اى الفصل لا يذكره  
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير متباين للعرض العام مع الفصل  
 لا يقتضيه الاستيثار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صحت مع الفصل

فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود ومنع الامور الا اعتبارية فيكون وجود  
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا الحد حكم شرع في تقسيم العرف  
 الى الجسد والرمح وكل منهما الى الثام والناقض فقال ويسمى اى العرف  
 هذا كله بالثام ونحوه لا غيرا بالاثام على جميع الذاتيات ان كان  
 بجنس مفصل فترتيب مع تقدم الجنس على الفصل كما تجدون الناطق في  
 تعريف الانسان او بامر من ثساويين او امور ثساوية او نصف لم يذكره  
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضيه جزئية كل منهما للركب واجزاء الراكب على  
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فلما ان الجنس مفصل بآثار  
 الجزئية غير محمول با متباين لثباتها ليسا بجزئين ويسمى هذا ما ذكرناه  
 انصافا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان الفصل قريب حده كقولنا  
 في تعريف الانسان ناطق او به اى الفصل قريب وجنس ليس  
 كقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس البعد كان  
 التعريف في انحصان او دخل او به ونحوه اى الفصل لا يذكره  
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير متباين للعرض العام مع الفصل  
 لا يقتضيه الاستيثار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صحت مع الفصل

عنه قوله  
 فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود ومنع الامور الا اعتبارية فيكون وجود  
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا الحد حكم شرع في تقسيم العرف  
 الى الجسد والرمح وكل منهما الى الثام والناقض فقال ويسمى اى العرف  
 هذا كله بالثام ونحوه لا غيرا بالاثام على جميع الذاتيات ان كان  
 بجنس مفصل فترتيب مع تقدم الجنس على الفصل كما تجدون الناطق في  
 تعريف الانسان او بامر من ثساويين او امور ثساوية او نصف لم يذكره  
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضيه جزئية كل منهما للركب واجزاء الراكب على  
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فلما ان الجنس مفصل بآثار  
 الجزئية غير محمول با متباين لثباتها ليسا بجزئين ويسمى هذا ما ذكرناه  
 انصافا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان الفصل قريب حده كقولنا  
 في تعريف الانسان ناطق او به اى الفصل قريب وجنس ليس  
 كقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس البعد كان  
 التعريف في انحصان او دخل او به ونحوه اى الفصل لا يذكره  
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير متباين للعرض العام مع الفصل  
 لا يقتضيه الاستيثار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صحت مع الفصل

فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود ومنع الامور الا اعتبارية فيكون وجود  
 الوجود وبين الوجود بحسب الواقع وعلى هذا الحد حكم شرع في تقسيم العرف  
 الى الجسد والرمح وكل منهما الى الثام والناقض فقال ويسمى اى العرف  
 هذا كله بالثام ونحوه لا غيرا بالاثام على جميع الذاتيات ان كان  
 بجنس مفصل فترتيب مع تقدم الجنس على الفصل كما تجدون الناطق في  
 تعريف الانسان او بامر من ثساويين او امور ثساوية او نصف لم يذكره  
 لعدم تحققه ان قيل هذا يقتضيه جزئية كل منهما للركب واجزاء الراكب على  
 الكل والجنس الفصل محمولان على النوع فلما ان الجنس مفصل بآثار  
 الجزئية غير محمول با متباين لثباتها ليسا بجزئين ويسمى هذا ما ذكرناه  
 انصافا لخلو عن بعض الذاتيات ان كان الفصل قريب حده كقولنا  
 في تعريف الانسان ناطق او به اى الفصل قريب وجنس ليس  
 كقولنا في تعريف الانسان جسم ناطق وكلما كان الجنس البعد كان  
 التعريف في انحصان او دخل او به ونحوه اى الفصل لا يذكره  
 ولانه قيل انما لم يذكره لكونه غير متباين للعرض العام مع الفصل  
 لا يقتضيه الاستيثار ولا الاطلاع على الذاتي وكذا انما صحت مع الفصل

[illegible]

الاستنطاق أصح بالقياس الى السامع والحكيم وغير صحيح بالنسبة الى اهل العرف والعلم فقدره لا محمد عليه السلام

مع قوله لا يكون الجواز والاشتراك من غير قرينة معنيته ظاهرة بالقياس  
 الى السائل لا الى غيره لان المطلوب علم لا علم غيره وما يجب الاشتراك من  
 مثل هذه الالفاظ لكونه مقوتاً للفرض المتصور من التعريف العام بحسب تقديره  
 على الخاص لا عرفتية والحمد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من  
 حيث المعنى ولكن لقبها من حيث اللفظ وما غير الحمد التام فقبل الزيادة  
 والنقصان من حيث والحمد التام لا يكون الا بالقول بخلاف الحمد التام فثابت  
 قايلا يكون بالقول ولما فرغ من بيان ان يتسبب منه لتصور الجمل  
 شرع في ان يكتب منه التصديق الجمل ولما كان الكتاب بتصديق  
 بالحجة المؤلفة من القضايا شرع في بحث القضايا فقال  
 فصل في تعريف القضايا واقسامها وابتدأ بتعريفها اى بالقضايا كما كان  
 وتعرفت القضية قول اى مركب من جزئين مثل جميع الاقوال الثابتة والثابتة  
 وقوله ليقال لتمامه صدق فيما ذكوب فصل في تعريف الاقوال الثابتة  
 والاشارة لكما والمراد بالصدق ههنا قائل القول المطابق  
 حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه  
 للواقع ثم شرع في اقسام القضية فقال وهى اى القضية شرطية

لازمة وقد يكون الجواز والاشتراك من غير قرينة معنيته ظاهرة بالقياس  
 الى السائل لا الى غيره لان المطلوب علم لا علم غيره وما يجب الاشتراك من  
 مثل هذه الالفاظ لكونه مقوتاً للفرض المتصور من التعريف العام بحسب تقديره  
 على الخاص لا عرفتية والحمد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من  
 حيث المعنى ولكن لقبها من حيث اللفظ وما غير الحمد التام فقبل الزيادة  
 والنقصان من حيث والحمد التام لا يكون الا بالقول بخلاف الحمد التام فثابت  
 قايلا يكون بالقول ولما فرغ من بيان ان يتسبب منه لتصور الجمل  
 شرع في ان يكتب منه التصديق الجمل ولما كان الكتاب بتصديق  
 بالحجة المؤلفة من القضايا شرع في بحث القضايا فقال  
 فصل في تعريف القضايا واقسامها وابتدأ بتعريفها اى بالقضايا كما كان  
 وتعرفت القضية قول اى مركب من جزئين مثل جميع الاقوال الثابتة والثابتة  
 وقوله ليقال لتمامه صدق فيما ذكوب فصل في تعريف الاقوال الثابتة  
 والاشارة لكما والمراد بالصدق ههنا قائل القول المطابق  
 حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه  
 للواقع ثم شرع في اقسام القضية فقال وهى اى القضية شرطية

٥٤

مع قوله لا يكون الجواز والاشتراك من غير قرينة معنيته ظاهرة بالقياس  
 الى السائل لا الى غيره لان المطلوب علم لا علم غيره وما يجب الاشتراك من  
 مثل هذه الالفاظ لكونه مقوتاً للفرض المتصور من التعريف العام بحسب تقديره  
 على الخاص لا عرفتية والحمد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من  
 حيث المعنى ولكن لقبها من حيث اللفظ وما غير الحمد التام فقبل الزيادة  
 والنقصان من حيث والحمد التام لا يكون الا بالقول بخلاف الحمد التام فثابت  
 قايلا يكون بالقول ولما فرغ من بيان ان يتسبب منه لتصور الجمل  
 شرع في ان يكتب منه التصديق الجمل ولما كان الكتاب بتصديق  
 بالحجة المؤلفة من القضايا شرع في بحث القضايا فقال  
 فصل في تعريف القضايا واقسامها وابتدأ بتعريفها اى بالقضايا كما كان  
 وتعرفت القضية قول اى مركب من جزئين مثل جميع الاقوال الثابتة والثابتة  
 وقوله ليقال لتمامه صدق فيما ذكوب فصل في تعريف الاقوال الثابتة  
 والاشارة لكما والمراد بالصدق ههنا قائل القول المطابق  
 حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه  
 للواقع ثم شرع في اقسام القضية فقال وهى اى القضية شرطية

مع قوله لا يكون الجواز والاشتراك من غير قرينة معنيته ظاهرة بالقياس  
 الى السائل لا الى غيره لان المطلوب علم لا علم غيره وما يجب الاشتراك من  
 مثل هذه الالفاظ لكونه مقوتاً للفرض المتصور من التعريف العام بحسب تقديره  
 على الخاص لا عرفتية والحمد التام لا يقبل الزيادة والنقصان من  
 حيث المعنى ولكن لقبها من حيث اللفظ وما غير الحمد التام فقبل الزيادة  
 والنقصان من حيث والحمد التام لا يكون الا بالقول بخلاف الحمد التام فثابت  
 قايلا يكون بالقول ولما فرغ من بيان ان يتسبب منه لتصور الجمل  
 شرع في ان يكتب منه التصديق الجمل ولما كان الكتاب بتصديق  
 بالحجة المؤلفة من القضايا شرع في بحث القضايا فقال  
 فصل في تعريف القضايا واقسامها وابتدأ بتعريفها اى بالقضايا كما كان  
 وتعرفت القضية قول اى مركب من جزئين مثل جميع الاقوال الثابتة والثابتة  
 وقوله ليقال لتمامه صدق فيما ذكوب فصل في تعريف الاقوال الثابتة  
 والاشارة لكما والمراد بالصدق ههنا قائل القول المطابق  
 حكمه للواقع والمراد بالكاذب قائل القول الغير المطابق حكمه  
 للواقع ثم شرع في اقسام القضية فقال وهى اى القضية شرطية

محموله بعد حذف آه فيه بحث من وجهين الاول انه ليس بما فيه لانه لا يصدق على انخلان القضية الثانية  
والاخر حذف المحذوف الثاني انه ليس بما فيه ان يصدق على حذف الرباط من القضية الثانية مع لا انخلان

انما هما الى الشرطان انتمت القضية اى عمادت الى قضيتين  
اى غير مفردتين بالفعل او القوة بقية حذف الرباط وهو ما يدل  
على الرباط الحكمي منها قولنا ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود  
والعمد ما ان يكون زودا وفردا فانما اذا حذفنا الرباط لم يبق  
طالقة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردتين لا بالفعل فلا  
بالقوة فالعمد ذروج والعمد وفرد وهما ايضا قضيتان واللا  
اى وان لم تحمل القضية الى قضيتين بعد حذف الرباط بل تحمل  
الى مفردتين بالفعل او بالقوة اى يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم وقولنا  
زيد قائم لقضاءه زيد ليس قائما فاذا حذفنا الرباط لم يبق زيد قائم  
وبما مفردان بالفعل زيد قائم ايضا زيد ليس قائم وهما ايضا مفردان لكن بالقوة لا يمكن  
ان يبرهنهما بمفردتين مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
وهو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية بل بغيره انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم

لا يصدق على انخلان القضية الثانية  
والاخر حذف المحذوف الثاني انه ليس بما فيه ان يصدق على حذف الرباط من القضية الثانية مع لا انخلان

انما هما الى الشرطان انتمت القضية اى عمادت الى قضيتين  
اى غير مفردتين بالفعل او القوة بقية حذف الرباط وهو ما يدل  
على الرباط الحكمي منها قولنا ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود  
والعمد ما ان يكون زودا وفردا فانما اذا حذفنا الرباط لم يبق  
طالقة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردتين لا بالفعل فلا  
بالقوة فالعمد ذروج والعمد وفرد وهما ايضا قضيتان واللا  
اى وان لم تحمل القضية الى قضيتين بعد حذف الرباط بل تحمل  
الى مفردتين بالفعل او بالقوة اى يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم وقولنا  
زيد قائم لقضاءه زيد ليس قائما فاذا حذفنا الرباط لم يبق زيد قائم  
وبما مفردان بالفعل بالفعل زيد قائم ايضا زيد ليس قائم وهما ايضا مفردان لكن بالقوة لا يمكن  
ان يبرهنهما بمفردتين مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
وهو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية بل بغيره انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم

انما هما الى الشرطان انتمت القضية اى عمادت الى قضيتين  
اى غير مفردتين بالفعل او القوة بقية حذف الرباط وهو ما يدل  
على الرباط الحكمي منها قولنا ان كانت الشمس طالقة فالنهار موجود  
والعمد ما ان يكون زودا وفردا فانما اذا حذفنا الرباط لم يبق  
طالقة والنهار موجود وهما قضيتان ليستا بمفردتين لا بالفعل فلا  
بالقوة فالعمد ذروج والعمد وفرد وهما ايضا قضيتان واللا  
اى وان لم تحمل القضية الى قضيتين بعد حذف الرباط بل تحمل  
الى مفردتين بالفعل او بالقوة اى يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم وقولنا  
زيد قائم لقضاءه زيد ليس قائما فاذا حذفنا الرباط لم يبق زيد قائم  
وبما مفردان بالفعل بالفعل زيد قائم ايضا زيد ليس قائم وهما ايضا مفردان لكن بالقوة لا يمكن  
ان يبرهنهما بمفردتين مع لا حظلة نوعية اى حكمية انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
وهو بخلاف الشرطية فانه لا يمكن ان يبرهن عن طرفيها بمفردتين  
مع لا حظلة نوعية اى حكمية بل بغيره انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم  
فان يبرهن عن زيد قائم اى حكمية اى انما هما الى حمل قولنا زيد قائم

[illegible][illegible]



أقول لا حاجة في تعميم كلام الشارع إلا أن يقال في تعميم ما في كلام الشارع من أن كل ما كان له في نفسه كمال في العلم كان له في نفسه كمال في العلم

الموجبات بناء على التنبية في الاطراف ولما فرغ من تقسيم القضية الى  
 محلية والشرطية شرع الآن في بيان اجزاء المحلية واقسامها ولما كانت  
 محلية من الشرطية بمنزلة المفروض المركب قدم المحلية فعال القضية محكية  
 انها تحقق باجزاء ثلثة احدها مجموع أي محكوما عليه كزيد في زيد قائم وثانيها محمول  
 أي محكوما به كقائم في المثال المذكور وثالثها النسبة بينها أي بين الموضوع  
 والمحمول وتسمى النسبة محكية واللفظ الدال عليها يسمى اللفظ لا ارتباطه  
 المحمول بالموضوع وهي قد تكون في صيغة المحكية ككان في قوله تعالى  
 وكان الله عليا حكما وقد تكون في صيغة الاسم كونه في زيد عالم والآراء  
 بالنسبة محكية التام هي وبالسلب لا النسبة التي هي سرور وبما  
 ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي سرور بل الى اللفظ الدال  
 عليها والى عليها فالجزءان من القضية لغير ان العبارة وحيدة نصفا  
 كجزء واحد من القضية فاصحصرت الاجزاء في الثلثة والا فاجزاء القضية  
 اربعة للاثثة وقيل بحيث لان لفظ هو وهي ونحوها ضارر فصح  
 لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة أصلا وانما يدل  
 على التقدم وليس لول هو في قولنا زيد هو عالم الا زيد فلا يكون اللفظ

المحمول والمحمول في نفسه كمال في العلم كان له في نفسه كمال في العلم  
 والمحلية والشرطية شرع الآن في بيان اجزاء المحلية واقسامها ولما كانت  
 محلية من الشرطية بمنزلة المفروض المركب قدم المحلية فعال القضية محكية  
 انها تحقق باجزاء ثلثة احدها مجموع أي محكوما عليه كزيد في زيد قائم وثانيها محمول  
 أي محكوما به كقائم في المثال المذكور وثالثها النسبة بينها أي بين الموضوع  
 والمحمول وتسمى النسبة محكية واللفظ الدال عليها يسمى اللفظ لا ارتباطه  
 المحمول بالموضوع وهي قد تكون في صيغة المحكية ككان في قوله تعالى  
 وكان الله عليا حكما وقد تكون في صيغة الاسم كونه في زيد عالم والآراء  
 بالنسبة محكية التام هي وبالسلب لا النسبة التي هي سرور وبما  
 ولا حاجة الى اللفظ الدال على النسبة التي هي سرور بل الى اللفظ الدال  
 عليها والى عليها فالجزءان من القضية لغير ان العبارة وحيدة نصفا  
 كجزء واحد من القضية فاصحصرت الاجزاء في الثلثة والا فاجزاء القضية  
 اربعة للاثثة وقيل بحيث لان لفظ هو وهي ونحوها ضارر فصح  
 لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة أصلا وانما يدل  
 على التقدم وليس لول هو في قولنا زيد هو عالم الا زيد فلا يكون اللفظ

اللفظ الدال على النسبة التي هي سرور بل الى اللفظ الدال عليها والى عليها فالجزءان من القضية لغير ان العبارة وحيدة نصفا  
 كجزء واحد من القضية فاصحصرت الاجزاء في الثلثة والا فاجزاء القضية اربعة للاثثة وقيل بحيث لان لفظ هو وهي ونحوها ضارر فصح  
 لما تقدم ذكره عليها ولا دلالة لها على النسبة أصلا وانما يدل على التقدم وليس لول هو في قولنا زيد هو عالم الا زيد فلا يكون اللفظ

قوله ويمكن

[illegible][illegible]

لأنه هو المثال المذكور في صفة قوله  
 لا يدل على النسبة الحكمية بل على  
 بسبب استعمال الكتابة على متصل كما  
 والفعل المدق فكذا فرغ  
 بها باعتبار الالفاظ على  
 ثمانية لاسمها على ثمانية الالفاظ  
 العرب بثبوت القرآن الالفاظ  
 الالفاظ إلى  
 أن الالفاظ هنا هي الحركة الالفاظ  
 السبعة ولم يكن هناك ربطاً فلهذا  
 حرفي قولنا زمد هو كاتب زائد  
 زمدنا على أن زمدنا كان  
 الالفاظ في ثمة زعمه أو لا  
 في بعض اللغات  
 اللغات وتسمى القصبية  
 عالم مثال الامام في المختار  
 مشفق ثمانية في الالفاظ

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]

الآن الكلمات تنزل على مجموع المنسوب والارتباط والظن من كل على مجموع المنسوب والارتباط والمنطق لئلا يلبس  
على الرابطة ولود... دلالة تضمنية أطلقوا عليها الرابطة فان الرابطة عليهم لفظ دل على النسبة بأى دلالة كانت لأنهم  
هو عبد الله بن عوف





[illegible][illegible][illegible]





قوله ان لا يثبت  
 اول ما اوج  
 القضية في  
 اللغة العربية  
 المتألفة  
 باعتبار نظري  
 الموضوع و  
 المحول فتم  
 تكون ثلاثية  
 بالذات فقط  
 الرباطية ثم  
 باعتبار ما زاد  
 لفظ الجهة  
 ولا يكون  
 ثمانية ما  
 اعتبار فقط  
 المسور لانه  
 عين الموضوع  
 مكن يبنى  
 ان يعلم ان  
 هذا عند من  
 لم يعد الحركات  
 الاعرابية  
 من المسور  
 لان القضاء  
 المذكورة  
 في متنا  
 الثمانية  
 ثلاثية عند  
 الهمزة كالا  
 يخفى بقدر  
 ١٢ كرمه بغير  
 (كقوله راء  
 ولا يوجب

قوله ان لا يثبت  
 اول ما اوج  
 القضية في  
 اللغة العربية  
 المتألفة  
 باعتبار نظري  
 الموضوع و  
 المحول فتم  
 تكون ثلاثية  
 بالذات فقط  
 الرباطية ثم  
 باعتبار ما زاد  
 لفظ الجهة  
 ولا يكون  
 ثمانية ما  
 اعتبار فقط  
 المسور لانه  
 عين الموضوع  
 مكن يبنى  
 ان يعلم ان  
 هذا عند من  
 لم يعد الحركات  
 الاعرابية  
 من المسور  
 لان القضاء  
 المذكورة  
 في متنا  
 الثمانية  
 ثلاثية عند  
 الهمزة كالا  
 يخفى بقدر  
 ١٢ كرمه بغير  
 (كقوله راء  
 ولا يوجب

قوله ان لا يثبت  
 اول ما اوج  
 القضية في  
 اللغة العربية  
 المتألفة  
 باعتبار نظري  
 الموضوع و  
 المحول فتم  
 تكون ثلاثية  
 بالذات فقط  
 الرباطية ثم  
 باعتبار ما زاد  
 لفظ الجهة  
 ولا يكون  
 ثمانية ما  
 اعتبار فقط  
 المسور لانه  
 عين الموضوع  
 مكن يبنى  
 ان يعلم ان  
 هذا عند من  
 لم يعد الحركات  
 الاعرابية  
 من المسور  
 لان القضاء  
 المذكورة  
 في متنا  
 الثمانية  
 ثلاثية عند  
 الهمزة كالا  
 يخفى بقدر  
 ١٢ كرمه بغير  
 (كقوله راء  
 ولا يوجب

قوله ان لا يثبت  
 اول ما اوج  
 القضية في  
 اللغة العربية  
 المتألفة  
 باعتبار نظري  
 الموضوع و  
 المحول فتم  
 تكون ثلاثية  
 بالذات فقط  
 الرباطية ثم  
 باعتبار ما زاد  
 لفظ الجهة  
 ولا يكون  
 ثمانية ما  
 اعتبار فقط  
 المسور لانه  
 عين الموضوع  
 مكن يبنى  
 ان يعلم ان  
 هذا عند من  
 لم يعد الحركات  
 الاعرابية  
 من المسور  
 لان القضاء  
 المذكورة  
 في متنا  
 الثمانية  
 ثلاثية عند  
 الهمزة كالا  
 يخفى بقدر  
 ١٢ كرمه بغير  
 (كقوله راء  
 ولا يوجب





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

عنه قتل بالفرقة  
قال الحق بهما  
من الماحون في  
فنياسه كتابه  
سبح العظم سواء  
كانت الفرقة  
بأنفسه من ذوات  
الموضع لأنهما  
الخال او عن  
حفظهم في  
ذمت الموضع  
لأن بعض المطاراة  
لواقتي المطاراة  
بين الاخرى كان  
أحملا على ما  
الأخرون كان  
لمنع الانفاق

ملفوظات ۱۲ جلد ۹۱





وصح في قولنا ليس رجل في الدار ولا في ليس الانسان يحتمل

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

٤٣

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

١٢ قوله ليس رجل في الدار  
عنه قولنا عم اذ قيل  
انها انما سميت عات  
للمشيء الى العرف  
العام ونحوه  
والا لسميت عات  
فقد بر ١٢ بغيره  
مع قوله بالمثل انه قول  
الرد بالفتية هنا  
تقابل الفرة  
الوقوف في نفس  
سر سركا  
احد اوزنه  
كالهجران  
او في التماثل  
كالهجران  
مكة في معراج  
١٢ قوله ليس رجل في الدار

العلم الاثنى من الانسان يتنفس فيهما مع الاصطلاح على التسمية هذه  
 القضية بالمطلقة مع اثباتي الاصل عبارة عن القضية التي تبرز  
 فيها الحكم بالايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل وباجهة باعتبار  
 غلبة الاستعمال لتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغته  
 وعرفه لا لاعتناع في التسمية التقيد باسم المطلق منه غلبة الاستعمال  
 وإنما لعد المطلقة في الوجبات مجازا لما عد السالبة من احتمالات الشرطيات  
 لان الفعل ليس كقضية النسبة لانفاء التغير بمبينة وبين الحكم واثباتها  
 سميت عامة لكونها عام من الوجودية اللازمة لضرورة والادامة وهي  
 عام مطلقا من الدائمتين العائتين لانه متى تحقق ودام النسبة بحسب الذات  
 او الوصف تحقق فعلية لها من غير عكس الساوسته الكلمة العامة وهي القضية  
 التي تكلم فيها امي في تلك القضية بارتفاع اي سلب الضرورة المطلقة  
 امي الذاتية عن الجانب امي الطرف الخالف للحكم لاني ان كان الحكم  
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب  
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة لقولنا بالامكان العام  
 كل نار حارة فان معناه ان سلب احرارة عن النار ليس بضروري

العلم الاثنى من الانسان يتنفس فيهما مع الاصطلاح على التسمية هذه  
 القضية بالمطلقة مع اثباتي الاصل عبارة عن القضية التي تبرز  
 فيها الحكم بالايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل وباجهة باعتبار  
 غلبة الاستعمال لتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغته  
 وعرفه لا لاعتناع في التسمية التقيد باسم المطلق منه غلبة الاستعمال  
 وإنما لعد المطلقة في الوجبات مجازا لما عد السالبة من احتمالات الشرطيات  
 لان الفعل ليس كقضية النسبة لانفاء التغير بمبينة وبين الحكم واثباتها  
 سميت عامة لكونها عام من الوجودية اللازمة لضرورة والادامة وهي  
 عام مطلقا من الدائمتين العائتين لانه متى تحقق ودام النسبة بحسب الذات  
 او الوصف تحقق فعلية لها من غير عكس الساوسته الكلمة العامة وهي القضية  
 التي تكلم فيها امي في تلك القضية بارتفاع اي سلب الضرورة المطلقة  
 امي الذاتية عن الجانب امي الطرف الخالف للحكم لاني ان كان الحكم  
 بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب  
 كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة لقولنا بالامكان العام  
 كل نار حارة فان معناه ان سلب احرارة عن النار ليس بضروري

مع قولنا العلم الاثنى من الانسان يتنفس فيهما مع الاصطلاح على التسمية هذه  
 القضية بالمطلقة مع اثباتي الاصل عبارة عن القضية التي تبرز فيها الحكم بالايجاب والسلب فقط من غير التقيد بفعل وباجهة باعتبار غلبة الاستعمال لتسارع الفهم الى النسبة الفعلية عند الاطلاق لغته وعرفه لا لاعتناع في التسمية التقيد باسم المطلق منه غلبة الاستعمال وإنما لعد المطلقة في الوجبات مجازا لما عد السالبة من احتمالات الشرطيات لان الفعل ليس كقضية النسبة لانفاء التغير بمبينة وبين الحكم واثباتها سميت عامة لكونها عام من الوجودية اللازمة لضرورة والادامة وهي عام مطلقا من الدائمتين العائتين لانه متى تحقق ودام النسبة بحسب الذات او الوصف تحقق فعلية لها من غير عكس الساوسته الكلمة العامة وهي القضية التي تكلم فيها امي في تلك القضية بارتفاع اي سلب الضرورة المطلقة امي الذاتية عن الجانب امي الطرف الخالف للحكم لاني ان كان الحكم بالايجاب كان معناه سلب ضرورة السلب ان كان الحكم بالسلب كان معناه سلب ضرورة الايجاب مثال الموجبة لقولنا بالامكان العام كل نار حارة فان معناه ان سلب احرارة عن النار ليس بضروري

بمخلاف الادوية الاول فما يحتاج الفلفل ثدير ١٢  
الوافضل هو عبيد المر الكندري ايوبي =

كما اذا قيروث بالادوية الناضج للفرغ الشافض كماله

الادوية الاولى فانه جازل كنه غير معتبره





من العرفية العامة  
أعم من العرفية  
اللا ضرورية  
قيد الا ضرور  
بحسب الوجه  
من القضايا الشبه  
مما جرد اى مج  
له فى الكم فالو  
ضامك بال  
بالامكان الخ  
وسا التمكنه  
اللا ضرورية  
لا بالضرورة  
فكر كبريا من

الزمن  
الخامسة



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

مع قوله كل منخف آه فان اردت المشرطه الخاصة قلت بالضرورة كل منخف  
 عظم مادام منخفاً لا دأماً وان شئت المشرطه الخاصة قلت كل منخف  
 عظم دأماً مادام منخفاً لا دأماً اي بالنظر الى الذات

وان اردت الوجودية  
 الادائيه قلت كل منخف  
 عظم بالاطلاق وقت  
 حيولته الى  
 دأماً بقدر  
 معه قوله اذا  
 يؤيد هذا  
 صاحب السلم  
 الخاصة احض  
 على وجه آه  
 شارحه السلي  
 اي على نقه  
 اخذ المشرطه  
 العامة بمشرطه  
 في ضمن المشرطه  
 الخاصة بمعنى  
 مادام الوصف  
 وان اخذت  
 بشرط الوصف  
 فيكون بينها  
 وبين الوقتيه  
 عموم وخصوص  
 من وجه بانه  
 قد يتحقق  
 المشرطه بشرط  
 الوصف في  
 المثال المشهور  
 ولا يتحقق  
 الضرورة في  
 وقت معين  
 فان الوصف  
 لمفسلين لضرورة  
 في وقت من  
 الاوقات  
 فالمشرطه باطلاق  
 الاولى ثم لا  
 تذكر ما سلف  
 وبين محققه  
 بان المراد ان الوصف كونه من الامور الممكنه لا بدله من علته فيكون ضروريا في زمانه ويكون المشرطه بالضرورة  
 ضروري فان العلة في المطلق للضرورة بالمعنى الاعم فيتحقق الضرورة مادام الوصف ايضا ١٣ عليه ٦

الان الضرورة انحصرت في الاطلاق والا لا دورا في مذهبها  
 احصى الاطلاق مع الاودام واللا ضرورة من غير عكس فمن الواضح  
 من وجه لصديق الجميع في مادة الضرورة الوصفية مع الاودام الذاتية  
 ان كان الوصف ضروريا للذات بحسب وقت ما قولنا كل منخف عظم  
 اودام منخفا وصدقها بدون الوقتية او لم يكن الوصف ضروريا للذات  
 الموضوع في وقت ما قولنا كل كاتب متحرك الاصابع وبالكسر حيث لا  
 الضرورة ولا الدوام بحسب الوصف كقولنا كل قمر منخف وقت حيولته  
 الارض مينا وبين الشمس لا دأماً ما يقتضيان ان يصدق ان الانخفاض  
 اودام اودام القمر قمر او ذهب بعضهم الى ان المشرطه الخاصة خص  
 مطلقا من الوقتية لانتفاء صدق المشرطه الخاصة به وبها لا يست  
 صدقت الضرورة بشرط الوصف وادام الوصف لا دأماً صدقت  
 الضرورة بحسب الوقت المعين هو وقت وجود الوصف لا دأماً فصدق  
 في قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة في وقت كتناه ولا يكتفي  
 فسادا وشأه عدم الفرق بين الضرورة بشرط الوصف وادام الوصف  
 وقد حققناه فلا تغفل عنه نعم اذا فسر المشرطه الخاصة بالضرورة اودام الوصف  
 فيكون المشرطه الخاصة خص من الوقتية مطلقا لا متى تحققت الضرورة

بأن المراد ان الوصف كونه من الامور الممكنه لا بدله من علته فيكون ضروريا في زمانه ويكون المشرطه بالضرورة  
 ضروري فان العلة في المطلق للضرورة بالمعنى الاعم فيتحقق الضرورة مادام الوصف ايضا ١٣ عليه ٦

[illegible]

۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴

[illegible][illegible]

مع قوله الممكنة الخاصة كما أقول ان الممكنة الخاصة من العسلط بحسب اللفظ لان ليس فيها لفظ بحسب الظاهر يكون فيه اشارة الى حقيقة اخرى واما بحسب المعنى فمن المركبات كما لا يخفى فمن نظر الى جانب اللفظ

ذكر في السلسله صاحب  
كما فله من راي جانب  
المعنى ذكره في  
المركبات كما فله  
المصدر وما صاحب  
الشخصية ولكل فته  
هو موليها الا ان  
مراعاته وانما في  
اولى في نظم الفن  
كما لا يخفى ١٣١٢  
عنه قوله اعظم  
آه قال بعض يربح  
لا يربح يربح ان يكون  
السلب ضروري في وقت  
معين وروى ما من  
اوقات الدم لا داما  
ويكون الاجاب ضروريا  
في جميع اوقات وجود  
الذات في بعض  
الوقتية والمنقسم  
المركبات ولا يصح  
الحكمة الى حده  
فهم صدق الممكنة  
العامة السالبة  
اتبع اقول لعل هذا  
الفاضل لم يفهم من  
الوقعية المطلقة  
والمنشقة الماخقة  
لان المراد الوقت  
المعين لا الا الى  
وغير العين في الثبانية  
ما هو من اوقات وجود  
الذات في  
السالبة الممكنة الى حده  
كما قال ذلك انما فله  
لا يصح السالبة  
الوقتية والسالبة  
المنشقة الى حده  
الضروري السلب

حيث لم يعتبر فيها التعيين الوقت وهي كالوقتية في النية الى البولي في السات  
 الملكة الخاصة وهي التي يحكم فيها بالرفع الضرورة المطلقة الى الذاتية  
 عن حاجتي الوجود والعدم جميعا امي ثبوت الحكم والاثبوت وهي سواء كانت  
 موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب بمعنى ان ثبوت الكتابة  
 لا لسان سلب الكتابة عنه ليس بضروريين او سالية كقولنا بالامكان  
 الخاص لاشي من الانسان بكتابة من مكنته من ثبوت موجبة وسالية ولا  
 فرق بين الموجبة وسالية في المعنى لان كليهما عبارة عن سلب الضرورة عن  
 الطرفين بل هو في اللفظ فقط لان في الموجبة الايجاب محض والمسلبة  
 في السالية بالعكس هي محرم مطلقا من كل الزكبات ويخصص من الملكة العامة وهو  
 ظاهر ومحم من جبر الدائمة والماستين والمطلقة العامة تصدق بالجمع في  
 مادة الوجوبية والضرورة ان كان ثبوت المحل للموضوع دائما وصدق  
 الملكة الخاصة به وبما حيث لا يقع الملكة بالفعل بالعكس ادة الضرورة  
 الذاتية ومباينة للضرورية وهو ظاهر وعلما ان اعتبر في نسب القضاء اصدقا  
 في نفسها لا اصدق بعضها على البعض لا يرد او رومن ان اقضيا بالاصح  
 صدق بعضها على بعض فما معنى اعتبار النسب فيها ثم اذا

وقت معین اور وقت ما من اوقات وجود الذات لانه قد فرض الایجاب ضروريا لجمع اوقات وجود الذات

[illegible]





\* قدوة البشارة  
 ما يؤخذ من  
 النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم  
 والصلح وعند  
 طلاق البت  
 هو قديم  
 السلب  
 لفظ ليس  
 وماصل  
 مفادها  
 فهو نوع  
 نقد لا  
 نوع نقد  
 فانهم  
 محمد بن  
 نقد



مجلس ۱۰۰

[illegible]

طالان ریح  
بجایب الکلی فیست  
المطلب الجیشی بخلاف  
المطلب الکلی فانه غیب  
لرفع الا بجا

[illegible]

غير فائدية فسور الوجبة الكلية في الشرطية المتصلة كلها وما سوى نحو كلها وما  
 متى كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسور الوجبة الكلية في الشرطية  
 المنفصلة دأما نحو دأما ان يكون الشمس طالعة ولا يكون النهار موجودا  
 وسور السالبة الكلية فيما هي في المتصلة والمنفصلة للعين التي تحتها وليس القبة  
 اذا كانت الشمس طالعة فليل موجود وليس القبة اما ان يكون الشمس طالعة  
 ان يكون النهار موجودا وسور الوجبة الجزئية فيما هي في المتصلة والمنفصلة  
 قد يكون نحو قد يكون اذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وقد يكون  
 اما ان يكون الشمس طالعة دأما ان يكون ليل موجودا وسور السالبة الجزئية  
 فيما هي في المتصلة والمنفصلة قد لا يكون نحو قد لا يكون اذا كانت  
 الشمس طالعة كان الليل موجودا وقد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة دأما ان  
 يكون النهار موجودا ودأما ان لا يكون سلب على سور الايجاب الكلي ليس كلها  
 وليس مما ليس متى في المتصلة وليس انما في المتصلة دأما ان يكون الشمس طالعة  
 القضية الشرطية بلفظ لو اي بادخال لفظ لو وان اذا في المتصلة دأما  
 في المتصلة فان قيل لفظه مما لا يصح ان تكون سور الكلية المتصلة لها فائدة  
 لعدم الافراد قلنا ان مما وان كانت بحسب اللغة موضوعا لعدم الافراد

لازم انك انا في قلوبنا  
بالبولاد انا في قلوبنا  
سلاسلنا في قلوبنا  
انسانا في قلوبنا

عنه اقول قال الشيخ ابو علي بن  
سفيان اكتب الي الزاح ١٦٠ في كل  
ان سفيان في العرائن في الزوم و  
في شيفه ١٦٠ و  
الفاصل بين السند ١٦٠ و قد مر

انه لا دلالة لشيء من كلمات الشرط على لزوم وانما  
معنى الشرط التعليق ١١ مجيبه ٧١

لكنهم نقلوا الى عموم الامتناع فعملوا بسور الكلية استغناء ولما اوقفوا بعض من الكليات  
على التناقض فثبتت فقال فصل في التناقض ثم اوردوا تعريف ما هيته  
تناقض القضاء بالابه المقصود بالنظر فقال وهو اختلاف قضيتين من اخر  
عن اختلاف غير القضيتين من غير من وكما نفردوا قضيتيه والاول ان يقال  
ان قوله قضيتين قوله بالسلب والايجاب قضيتين المفهوم التناقض لا في كسبية  
الذكورة بعده فكنى عنه لان اختلاف غير القضيتين من الاختلاف بغير الايجاب  
وبالسلب لا يكون بهذه كسبية وقوله بحيث يعقبة يخرج الاختلاف المعقبة  
وقوله لئلا يخرج الاختلاف المعقبة لان يكون احدها صادقة والاخرى كاذبة  
للاذنية بل لو اشطه او خصوص المادة وقابل احصا الاخترا عن الاول بقوله  
باسلب والايجاب متشوق فقلنا في ان التناقض متى تحقق فقال لقد ما  
انه انما يتحقق بعد اشتراك القضيتين في ثنائي ودرجات وكفى بغيرهم ثلثات ودرجات  
وحددة او وضوح ووحدة المحمول ووحدة الزمان وزمانها او وحدة الشرط والجزا  
والكل فاعلم تحت وحدة الموضوع ووحدة المكان الاضافة والقوة والفضل  
منتهية تحت وحدة المحمول وكفى المتأخرين بوحدة الموضوع ووحدة  
المحمول عما نعلم ان كل الموضوع من غير ان يبا ووحدة الشرط والكل وكمبنا

[illegible]

من  
 ربي  
 الا ان يعال  
 اتم ارادوا  
 تفصيل  
 بجزء  
 ما ارادنا  
 واكثر الروع  
 ع و فاس  
 فلما يفتنون  
 مل اصعبا  
 فرعيلو  
 ربي  
 الجسم  
 الجسم  
 ط الراد  
 بالان  
 ما متغ  
 انما كن  
 المزم لا  
 الميل الا  
 صطلا  
 كالا يخف  
 جرد  
 مع قوله  
 القعدة  
 ربه عليهم  
 ان الراد  
 حاب اخلا  
 التفتين  
 وعصفا  
 قن شيا  
 فالخرف  
 النما ينز  
 عنق لاني  
 ان الراد

كسبهم  
 على الله  
 تافه  
 عن قولا  
 ان قولا  
 المذكور  
 وليس  
 وقولا  
 للذات  
 بالسلب  
 انه انما  
 وصفا  
 والحكم  
 مشددة  
 الجمل







فكون الحققة كغيره من قضيتين قولاً متى سلمت انشأته الى ان مقدمات القياس  
لا يجب ان تكون قوله صادقة في نفس الامر فمثل القياس الصالح للمقدمات  
وغيره وقوله لازم عنه اي عن تلك القول المؤلف بخرج الاستلزام حول آخر  
بخصوص المادة كما في قولنا لا شيء من الانسان كجرح كل حجر جافانه لازم مثلاً  
من الانسان بجراحه كجرحه بالمادة لا من نفس القضاء وايضا يخرج الآخر  
الغير التام لا يشمل فان قدماهما او اطلت لا يلزم عنهما شيء كونهما طليعين كمن  
تختلف دروبها عنها ولم يؤت بشئ اضيق ليد والى القضاء بالينبذ تلك على ان  
الهيئة التاليف وظل في الاتحاج وان المطلوب لا يحصل من تلك القضاء الا  
الهيئة المخصوصة وقوله لا اثاره اثاره قوله آخر ثمرة مقدمة هيئة او  
بواسطة مقدمة في قوة المذكورة وقوله قول آخر في معناه لكل اقسام المقدمات  
اشارة الى وجوب غايمة النتيجة لكل من المقدمات والآخر ان يكون كل قضيتيه  
فرضاً قياساً الى القياس الشدقة في قولنا ان كان ا ب ف ج ولكن ا ب ف ج لم يمت  
ج و ب لزمه لا ب في قولنا كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب لم يمت  
ج ب بل لزمه لا ب في قولنا كل ج ب وكل ب ب فكل ج ب لم يمت  
الآخرين وانما قيل ان قول المراد من القضاء بالقضاء بالاضداد الا ان كان

لأن المقدمة ما هو المذكور في اللفظ واللفظ ليس كذا لك والجواب ان ما هو المعتبر في المعنى كما هو المذكور في البناد قدير ١٢ بجيبه ٧



اي في القياس غير ان جهركت عين المقدم ولو كانت كمتقيض التال  
 وقت لكذلك ليس بموجود فيج انها ليست بطالفة فتيقضا وهو انما طالفة ذكره  
 فيه بالفعل او قرأ في بقران الحد وفيه لبعضها البعض اعني الاصغر  
 والاكبر والاوسط ان لم يكن لكس اى لم يكن النتيجة ولا تقيضا ذكره فيه بال  
 كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان حساس لكل انسان حساس فليس  
 النتيجة ولا تقيضا ذكره فيه بالفعل ان كانت مذكورة فيه بالقوة ايضا  
 في الاستثنائي ان استثنى عين المقدم من عين التالي واثنا تقيض التال  
 فينتج تقيض المقدم بما في اتصاله للرومية واما في المنفصلة فان كانت حقيقة  
 فاستثنى عين كل من ينتج تقيض الآخر واستثنى تقيض كل من ينتج من الآخر واستثنى  
 التال من استثنى عين كل من ينتج تقيض الآخر وان كانت انتم مخلوفا استثنى  
 تقيض كل من ينتج من الآخر والامثلة غير فانية والاستثنائي على نوعين متصل  
 ان كانت الشرطية المذكورة فيه متصلة ومنفصل ان كانت منفصلة والافتر  
 ايضا على نوعين على ان كان باليه من العمليات احصية وشرطية على ان كان  
 شرطية وانا عرفت ان هذا ما ذكر من تعريف القياس في علم المنطق في  
 القياس الاخر في مسمى من القياس في الفاليت من فكون اول افراد اليمى محموله البراءة



عنه قوله صريحاً  
لان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي  
ان الكبري لا ينافي

من الوسط الى الكبري فكل واحد من الطرفين لا يتنازع وان كان احد الاوسط على الكبري  
اي موضوعا في الصغرى محمولو في الكبرى كقولنا كل انسان ناطق وكل صاحب  
انسان فهو ناطق الرابع وانما جعل البداية في العاقل الاول في المقدمات من سبيلنا  
كان اجد من الطبع وقطع بعضهم من جهة الاعتبار وان كان احد الاوسط محمولا  
اي في الصغرى والكبرى كقولنا كل ناطق انسان لاشئ من المحرمان انسان  
الثاني وانما جعل ثانيا للمقدمة الاول في الصغرى التي هي اشرف المقدمات  
لا تستلزم على الصغرى عن الموضوع الذي لا يجلي لطلب المحمول وان كان احد الاوسط  
موضوعا فيها كقولنا كل انسان ناطق وكل انسان ضاحك في الشكل الثالث  
جعل لنا للمقدمة الاول الكبري التي هي خمس المقدمات وهي سبيلنا  
الى ان في محل موضوع المطلوب الذي هو الصغرى والصغرى التي تشمل على  
اشرف محمول المحمول الذي هو الكبري التي تشمل على الكبري في الاشرف  
والظاهر ان وجه البعد عند ان الصغرى لما كان قبل افراد اثنين ان يكون  
ما هو مشتمل عليه الكبري لما كان اكثر افراد اثنين ان يكون  
مع ان كل اشرف من الجزئي قول ان الكبري وان كان اكثر افراد كونه  
ليس مطلوب لانه بل هو انما يطلب لاجل الموضوع وهو وان كان قبل افراد

ط اقول الشكل الاول كما قال الفاضل مفضل  
الابهي وهو معيار العلم لان العلوم  
اربعة اقسام وهو منتج لتلك الاربع  
جميعا كما مرنا مضلا ١٢ عبيد

عنه قوله  
الموضوع  
لك ان تقول  
في شرف  
عالم  
ان  
ذات  
وهو  
والجمله  
جاء  
والذات  
اشرف  
من  
المقدمات  
من الثاني

عنه قوله  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول

عنه قوله  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول

عنه قوله  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول  
الاول

فائدة سنية = اعلم ان قولنا ان الشيء في محال الاشكال تابع للاختصاص الاول = فغنى الموضوع والسادس الشيء موضوع لان الايجاب اظهر من السلب وفي الكلية  
والجزئية الشيء خبرية ليس في الكلية من الجزئية وديمو ذلك وجوها غير سنية ولا على خطائيه وتتم بما قال الحقن الهادي ان ذلك الاتباع بالاستقلال ١٣



سنة قوله والصواب آه وهو يدعي ان المصحح ابو نصر القاري والشري ابو بكر بن سينا  
علاوة على ما سبق من الا اعتبار يكونه ايجد ١٢٠٠ عبيد ١٢٠٠

على تقدير خبره منها وانما الشكل الذي فيه محتاج اليه لعدم وقوعه في الاستعمال  
لا في غير من الاستعمال فلم يقرض لشرط انما هو في التكميل لعدم وقوعه في  
الاستعمال يكونه غير من التكميل لا في غير من التكميل لا في غير من التكميل

جاء ثم خرج في لوحي القياس فقال فصل في الاستقراء وهو عبارة عن  
امور جديدة ليحكم عليها على ما شئت تلك الجزئيات وهو ما في الاستقراء على

لوعين تام ان استدلال جميع الجزئيات وبكم على الكل كاقبال كل جسم لما  
حيوان او نبات او جواد الى آخره وكل واحد منها يخرج في ان كل جسم

متغير وهو مفيد اليقين وهو قبل الاستدلال فاما في الاستدلال فاما في الاستدلال فاما في الاستدلال

وكم على الكل لقولنا كل حيوان يركب فكذا الاستدلال عند المصنف لان الانسان

والبهائم كركاب وهو لا يقيده اليقين في حال ان لا يكون لكل بهيمة اصفه

بما هو وجود جزئي آخر يكون حكمه بالعلماء استقرى كالتساج فاقول ان

لا يركب فكذا الاستدلال عند المصنف فصل في التمثيل وهو تشبيه جزئي بجزئي

في معنى مشترك بينهما ليثبت في الشبه الحكم الثابت في الشبه البطلان فكذا التمثيل

وهو المنع بقوله وهو ان استدلال بجزئي على جزئي آخر اشارة كتمان في كل مؤثر

في الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

على تقدير خبره منها وانما الشكل الذي فيه محتاج اليه لعدم وقوعه في الاستعمال  
لا في غير من الاستعمال فلم يقرض لشرط انما هو في التكميل لعدم وقوعه في

الاستعمال يكونه غير من التكميل لا في غير من التكميل لا في غير من التكميل

جاء ثم خرج في لوحي القياس فقال فصل في الاستقراء وهو عبارة عن  
امور جديدة ليحكم عليها على ما شئت تلك الجزئيات وهو ما في الاستقراء على

لوعين تام ان استدلال جميع الجزئيات وبكم على الكل كاقبال كل جسم لما  
حيوان او نبات او جواد الى آخره وكل واحد منها يخرج في ان كل جسم

متغير وهو مفيد اليقين وهو قبل الاستدلال فاما في الاستدلال فاما في الاستدلال

وكم على الكل لقولنا كل حيوان يركب فكذا الاستدلال عند المصنف لان الانسان

والبهائم كركاب وهو لا يقيده اليقين في حال ان لا يكون لكل بهيمة اصفه

بما هو وجود جزئي آخر يكون حكمه بالعلماء استقرى كالتساج فاقول ان

لا يركب فكذا الاستدلال عند المصنف فصل في التمثيل وهو تشبيه جزئي بجزئي

في معنى مشترك بينهما ليثبت في الشبه الحكم الثابت في الشبه البطلان فكذا التمثيل

وهو المنع بقوله وهو ان استدلال بجزئي على جزئي آخر اشارة كتمان في كل مؤثر

في الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

على تقدير خبره منها وانما الشكل الذي فيه محتاج اليه لعدم وقوعه في الاستعمال  
لا في غير من الاستعمال فلم يقرض لشرط انما هو في التكميل لعدم وقوعه في

الاستعمال يكونه غير من التكميل لا في غير من التكميل لا في غير من التكميل

جاء ثم خرج في لوحي القياس فقال فصل في الاستقراء وهو عبارة عن  
امور جديدة ليحكم عليها على ما شئت تلك الجزئيات وهو ما في الاستقراء على

لوعين تام ان استدلال جميع الجزئيات وبكم على الكل كاقبال كل جسم لما  
حيوان او نبات او جواد الى آخره وكل واحد منها يخرج في ان كل جسم

متغير وهو مفيد اليقين وهو قبل الاستدلال فاما في الاستدلال فاما في الاستدلال

وكم على الكل لقولنا كل حيوان يركب فكذا الاستدلال عند المصنف لان الانسان

والبهائم كركاب وهو لا يقيده اليقين في حال ان لا يكون لكل بهيمة اصفه

بما هو وجود جزئي آخر يكون حكمه بالعلماء استقرى كالتساج فاقول ان

لا يركب فكذا الاستدلال عند المصنف فصل في التمثيل وهو تشبيه جزئي بجزئي

في معنى مشترك بينهما ليثبت في الشبه الحكم الثابت في الشبه البطلان فكذا التمثيل

وهو المنع بقوله وهو ان استدلال بجزئي على جزئي آخر اشارة كتمان في كل مؤثر

في الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

ان الحكم يسمي التمثيل في عرف الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

التمثيل انما يقال في قوله الفقهاء انما سألما فيه من ضم جزئي

